



دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية دراسة نظرية تطبيقية

إعداد

د. خالد إسماعيل عبد الرحيم عقيلي
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة، جامعة سوهاج

د. علاء أحمد إبراهيم رزق
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة، جامعة أسوان
sabulnasr@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية
كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الخامس - العدد الأول - الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٤

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

رزق، علاء أحمد إبراهيم؛ عقيلي، خالد إسماعيل عبد الرحيم (٢٠٢٤). دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية - دراسة نظرية تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٥(١)، ١٦١-٢١١.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على

نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية

دراسة نظرية تطبيقية

د. علاء أحمد إبراهيم رزق؛ د. خالد إسماعيل عبد الرحيم عقيلي

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى تحديد مدى قدرة التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاس ذلك على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، مع التعرف على أهمية التقارير المتكاملة، وأهدافها، وأسباب نشأتها، والعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بها، والدور الذي تلعبه التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية. وانعكاس ذلك على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.

ولتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة والتمثل في تحديد دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية في ضوء نموذج الأعمال تم تطبيق مجموعة من الإجراءات والمقاييس الإحصائية، والتي توصلت إلى أن تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية يتطلب توافر مجموعة من المقومات لتهيئة بيئة التطبيق له. كما توصلت الدراسة إلى أن التقارير المتكاملة تسهم إيجابياً في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية من خلال توفير معلومات تؤدي إلى حماية العميل مالياً، وتحقيق الاستقرار المالي للبنك التجاري، وقد أظهرت نتائج الدراسة وبشكل عام التقارير المتكاملة تسهم أيضاً في جعل نموذج الأعمال مرناً.

وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها : ضرورة التوسع في الإفصاح بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية ليتضمن التقارير المتكاملة، بما تتضمنه من معلومات الموارد البشرية بالبنك لما لها من أثر إيجابي على المتعاملين مع البنوك التجارية، وتفعيل الشمول المالي لتحقيق الأهداف المرجوة منه. مع ضرورة تطوير معايير المحاسبة المالية المتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة التي يشملها الشمول المالي بهدف توفير معلومات كافية تسهل لها الاستفادة من خدمات ومنتجات الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، وبالتالي دمجها في الاقتصاد الرسمي للدولة. ويجب على البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية في مصر عمل مبادرات تثقيف العملاء تحت إشراف البنك المركزي المصري، وتكون دورية وبشكل منتظم، حيث يمثل انخفاض الوعي المالي أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه الشمول المالي في البيئة المصرية.

الكلمات المفتاحية :

التقارير المتكاملة ، الشمول المالي ، نموذج الأعمال، نموذج الأعمال ، المعايير المحاسبية ، سوق الأوراق المالية .

١- مقدمة ومشكلة الدراسة:

يعتبر الشمول المالي من المفاهيم التي انتشرت بقوة خلال الأعوام الماضية، لاسيما في الدول النامية التي تقتصر إلى مثل هذا النوع من آليات السوق الواضحة والتي تتطلب بدورها قدراً كبيراً من الشفافية والاستقرار المالي، وفي هذا الإطار جاءت رؤية مصر ٢٠٣٠ متضمنة العديد من المحاور الاقتصادية والاجتماعية، مما جعل تطبيق الشمول المالي في جمهورية مصر العربية ضرورة وليست رفاهية، باعتباره الألية الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، لقدرتة على دمج الاقتصاد غير الرسمي وتطوير المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها البنوك التجارية العاملة بجمهورية مصر العربية.

وفي هذا الشأن أصدر البنك المركزي المصري العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة منها تعليمات بفتح فروع صغيرة للبنوك التجارية للتوسع في تقديم الخدمات والمنتجات المالية، وإطلاق مبادرة الشمول المالي، ووضع إستراتيجية قومية للتنقيف المالي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، والعمل على تدعيم الاستقرار المالي للبنوك التجارية، وإصدار مسودة للشمول المالي بالتعاون مع الجهات المختصة مثل وزارة المالية وهيئة الرقابة المالية، مع التركيز على البنوك التجارية بصفتها الجهة المنوط بها تقديم الخدمات والمنتجات المالية وتحمل تبعات الشمول المالي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦: ٢٠١٧ ب)، وإنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي وإلزام البنوك التجارية بإنشاء إدارة خاصة به في كل بنك تجاري (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠).

واتخذت دراسات الباحثين في البيئة المصرية في تناولها للشمول المالي اتجاهين، أولهما: الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي من حيث العوامل المؤثرة فيه (عبد الدايم، ٢٠١٩)، وأثره في تعزيز كل من مصداقية التقارير المالية (علي، ٢٠١٩ أ)، وشفافية التقارير المالية (المعصراوي، ٢٠١٩)، والاستقرار الاقتصادي (خليل، ٢٠١٩)، وثانيهما: تحديد العوامل المؤثرة في تطبيق الشمول المالي مثل تعزيز التنقيف المالي ومحو الأمية المالية (رمضان، ٢٠١٩: عبد الله، ٢٠١٩)، والالتزام بمقررات بازل ٣ (إبراهيم والصعيدى، ٢٠١٨)، والإفصاح عن المخاطر المالية (أحمد، ٢٠١٨)، والابتكارات التكنولوجية (علي، ٢٠١٩ ب)، وتهيئة البيئة التشريعية (عبد الصادق، ٢٠٢٠)، وتفعيل البيانات الضخمة Big Data (عبد الهادي، ٢٠١٩).

ولم تتناول الدراسات في البيئة المصرية دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز الشمول المالي، بالرغم من أنه يعد من أهم معوقات تطبيق الشمول المالي في مصر ضعف ثقة المتعاملين مع البنوك التجارية لانخفاض مستوى التنقيف والوعي المالي، والحاجة لحماية العملاء في المعاملات المالية (موسى، ٢٠١٩)، ونقص كفاية المعلومات اللازمة ليث الثقة في التعاملات البنكية، وفتح قنوات اتصال فعالة بين البنوك التجارية كمقدمي للخدمات والمنتجات المالية والمتعاملين بوصفهم مستهلكين لها (محمد، ٢٠١٩).

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي بالبنوك التجارية سواء كان إلزامياً أو اختيارياً يقوم به البنك طواعيةً لسد الفجوة المعلوماتية بالنسبة للمتعاملين مع البنك أو الأطراف ذات العلاقة به بشكل عام، بما يؤدي إلى تلبية احتياجات المتعاملين مع البنوك التجارية لتطبيق الشمول المالي وتفعيل متطلباته في البيئة المصرية (عبد الصادق، ٢٠٢٠).

إن التقارير المالية لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المختلفة لقيمة البنك، ولذا نبعث الحاجة لمزيد من الإفصاح عن المعلومات غير المالية (الكمية أو النوعية) عن الحوكمة وإدارة المخاطر والأداء البيئي والاجتماعي، وذلك بهدف قياس مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ثم تقييم مدى قدرته على تحقيق الاستدامة (Hassan and Lu, 2023)، إلا أن إعداد التقارير المالية وغير المالية بشكل منفصل عن بعضها البعض، فضلاً عن احتوائها على كمية كبيرة من المعلومات، أمر يجعلها معقدة وصعبة الفهم ولا توفر للمتعاملين مع البنوك فهماً لطبيعة العلاقات والترابط بين المعلومات المالية وغير المالية، والذي يعد ضرورياً لإجراء التقييم الفعال لأداء البنك (Elkmash and Mohamed, 2023)

تسهم التقارير المتكاملة في توفير بيئة معلوماتية تمكن عملاء البنوك من مواكبة التطورات التكنولوجية وتقديم منتجات وخدمات مالية تعزز المركز المالي للبنك، وتعمل على حماية العملاء مالياً (Mio et al, 2021)، وتحقق الشفافية في المعاملات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا (Chen et al. 2023)، وتحقيق نموذج الأعمال بالبنوك الذي يسهم بدوره في زيادة قدرة البنك على خلق القيمة (Taiwo et al. 2020).

تعمل التقارير المتكاملة على تحقيق نموذج الأعمال بالبنوك التجارية من خلال خلق القيمة والتفكير المتكامل، اللذان ينتجان من خلال تحقيق متطلبات الشمول المالي من حيث حماية العملاء مالياً، وتحقيق الشفافية في التعاملات، وتنقيف العملاء مالياً، وتحديد قدرة البنك على مواكبة التغيرات التكنولوجية (Ankara 2023).

وتأسيساً على ما سبق، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة الإجابة على التساؤل التالي: ما دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية؟، وينبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

ماهية التقارير المتكاملة، وأهدافها، وأسباب نشأتها، والعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بها؟
ماهية الشمول المالي، وأهدافه، وأثاره الايجابية على الأطراف ذات العلاقة به، ومفهوم تعزيز الشمول المالي وأساليب تحقيقه؟

ما دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية؟
ما أثر التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي على تحقيق نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية؟

ما أثر التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي على تحقيق نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية تطبيقياً؟

٢- مراجعة الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة متغيرات الدراسة (التقارير المتكاملة والشمول المالي ونموذج الأعمال) كل على حده، إلا أن الدراسة الحالية تناولت الدراسات السابقة التي ربطت بين هذه المتغيرات على النحو التالي:

١/٢ دراسة (Mio et al.2021)

عمدت الدراسة إلى تحديد أثر المعلومات النوعية التي تقدمها البنوك بشأن المخاطر البنكية والقدرة الفعالة للبنوك في تجنب المخاطر البنكية، وتأثيرها على الإفصاح عن المخاطر، من خلال الدور الذي تلعبه أنواع معينة من تقارير البنوك (أي التقرير المتكامل الذي يشمل التقرير المالي السنوي، وتقرير التنمية المستدامة) حول هذه العلاقات، باستخدام عينة مكونة من ١٣٤ تقريرًا تمثل ٥٢ بنكًا، وتم تطبيق نموذج المعادلات الهيكلية، وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر البنوك يلعب دور الوسيط بين اعتماد نوع معين من التقارير - التقرير المتكامل - والإفصاح عن مواجهة المخاطر، بصرف النظر عن السياق الذي تعمل فيه البنوك، وأن مخاطر الشمول المالي في البنوك التي تتبنى تقريرًا متكاملًا أقل من مخاطر البنوك التي لا تفصح عن التقارير المتكاملة، مما يتطلب توسيع نطاق الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المتكاملة وتضمينها معلومات كافية عن الشمول المالي.

٢/٢ دراسة (Walker et al.2022)

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الكوارث الطبيعية على ربحية وملاءة البنوك الأمريكية، وعوامل الحد من أثارها السلبية على البنوك والمساهمين، باستخدام عينة مكونة من ١٨٧ كارثة طبيعية واسعة النطاق حدثت في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤ وعينة من ٢٨٩١ بنكًا، لتحديد ما إذا كانت الأضرار الكارثية تؤثر على المقاييس المختلفة لربحية البنك وملاءة البنوك والمساهمين، وتوصلت الدراسة إلى أن للكوارث الطبيعية تأثيرًا واضحًا على صافي الدخل إلى الأصول، ونسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية للبنوك، فضلًا عن قروض البنوك المتعثرة والعاقد على متوسط الأصول، وكذلك تأثيرات مهمة على نسبة حقوق الملكية ونسبة رأس المال من المستوى الأول باستخدام مقياسين للملاءة المالية، وان إعداد التقارير المتكاملة بما تتضمنه من معلومات بيئية واجتماعية لها تأثير إيجابي على المساهمين والمستثمرين بشكل عام في تخفيف الآثار السلبية لتلك الكوارث وانعكاساتها على أسعار الأسهم وقيمة البنوك بسوق الأوراق المالية، وعلى عملاء الشمول المالي نوجه خالص لما لها تأثير على تقديم المنتجات والخدمات المالية.

٣/٢ دراسة (Agarwala et al.2023)

حاولت الدراسة قياس كفاءة البنوك الهندية باستخدام بتحليل البيانات للتأكد من كيفية عمل البنوك بموجب البرنامج الحكومي (Pradhan Mantri Jan-Dhan Yojana (MJDY)) أجريت الدراسة على ٢٥ بنكًا لمدة ٧ سنوات تبدأ من العام الذي تم فيه تقديم المخطط في ٢٠١٤-٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠. مع تحديد الأسلوب الأمثل للإفصاح عن أداء البنوك الهندية للعملاء والحكومة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أداء بنوك القطاع العام كان أفضل من أداء البنوك الخاصة في توسيع الشمول المالي في إطار برنامج PMJDY، بالإضافة إلى ذلك أظهر قياس الإسقاط والنقص في مخرجات البنوك أن عددًا قليلاً جدًا من البنوك قد أدى بكفاءة في تعزيز أهداف خطة PM JADY. وبالتالي، فإن الأدلة الإجمالية المستمدة من التحليل تشير إلى أن البنوك غير الكفوة تحتاج إلى توسيع خدماتها المصرفية للفئات المهمشة والفقيرة، وان معلومات الحوكمة والأداء الاجتماعي مقرونة بمعلومات الأداء المالي تبتث الثقة في تعاملات العملاء مع البنوك الهندية لخلق قيمة للبنك من خلال توافر مقومات نموذج الأعمال.

٤/٢ دراسة (Elkmash and Mohamed,2023)

استهدفت الدراسة تحديد أثر الشمول المالي على القطاع المصرفي ومن ثم النمو الاقتصادي في مصر في الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ من خلال استخدام ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ فرد، والقروض لكل ١٠٠٠ فرد، وعدد البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ فرد كمقاييس للشمول المالي واستخدم العائد على حقوق المساهمين، والعائد على الأصول كمقاييس ربحية البنوك واستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، واعتمد الباحثان على تحليل كمي إحصائيا باستخدام برنامج Stata لتحليل متغيرات تم اشتقاقها من البنك الدولي والبنك المركزي المصري وصندوق النقد الدولي، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ فرد، والقروض لكل ١٠٠٠ فرد ذات دلالة معنوية ايجابية في النموذجين الأول والثاني فيما يتعلق بالعائد على حقوق المساهمين، والعائد على الأصول، بينما عدد البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ فرد ذات دلالة معنوية سلبية على ربحية البنوك. كما خلصت الدراسة إلى أن جميع مقاييس الشمول المالي المستخدمة ذات دلالة معنوية ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي .

٥/٢ دراسة (Hassan and Lu,2023)

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية والاعتماد على القطاع المالي وتحديد الأسلوب الأمثل للإفصاح عنها، ولتحقيق ذلك تم استخدام قاعدة بيانات تتضمن معلومات تم الحصول عليها من ٣٠٧١ مؤسسة مالية مقرها في آسيا طوال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧ م في هذه الدراسة، وتم استخدام تقنية تعرف باسم نهج اللحظة المعممة (GMM)، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للثروة من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية (الشمول المالي)، مما يعزز قدرة النظام المصرفي على مواجهة الصدمات، كما أن حقيقة إمكانية تحقيق شمول نقدي أكثر شمولاً من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية تضيف مصداقية على هذا الرأي، وقد تستفيد المؤسسات المالية من الاندماج في النظام المالي عن طريق زيادة الأرباح وخفض النفقات التشغيلية وزيادة حصتها في السوق من خلال توافر نموذج الأعمال.

٦/٢ دراسة (Yua et al.,2023)

اكتبرت الدراسة العلاقة بين الشمول المالي (متغيرات التكنولوجيا المختارة) وأداء البنوك في نيجيريا لفترة عشر سنوات بهدف محدد هو تحديد إلى أي مدى أدى الشمول المالي (التكنولوجيا) إلى تعميق أداء البنوك في نيجيريا والأسلوب الأمثل للإفصاح عن ذلك في ضوء نموذج الأعمال، واعتمدت الدراسة على معاملات نقاط البيع (POS)، ومعاملات أجهزة الصراف الآلي (ATM)، ومعاملات الدفع المصرفي عبر الهاتف المحمول (MBP)، والسيولة المصرفية (BLQ) كمتغير تحكم. والعائد على الأصول (ROA) لأداء البنك، وتم الحصول على البيانات نصف السنوية من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري (CBN) للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٩، استخدمت الدراسة تقنية النمذجة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات التقنية المالية (ATM، POS) كان لها تأثير إيجابي على أداء البنك على المدى الطويل، في حين أن الدفع المصرفي عبر الهاتف المحمول (MBP) له تأثير سلبي وهام على أداء البنك، كانت نقاط البيع كبيرة، ولم تكن أجهزة الصراف الآلي مهمة على المدى الطويل، أما على المدى القصير فإن التكنولوجيا المالية كانت مهمة للغاية في تحديد أداء البنك في نيجيريا. وأوصت الدراسة بأن يضع البنك المركزي النيجيري (CBN) سياسات دافعة للإفصاح عن التقارير المتكاملة بما تتضمنه من معلومات مالية

وغير مالية تفيد في إخبار العملاء عن منتجات وخدمات الشمول المالي بما يمكن من خلق قيمة للبنوك في ضوء جعل نموذج الأعمال أكثر مرونة.

التعليق العام على الدراسات السابقة:

١. إن هناك حاجة التقارير المتكاملة في البنوك التجارية في ضوء التحديات والمستجدات التي تواجه بيئة أعمال البنوك التجارية وخاصة المنافسة، وتنوع مصادر التمويل، ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة.
٢. إن التقارير المتكاملة تحقق العديد من الآثار الايجابية للبنوك منها تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعزيز الأشراف والمساءلة عن رؤوس الأموال، والمساعدة على التفكير المتكامل في اتخاذ القرارات في ضوء نموذج الأعمال.
٣. إن التقارير المتكاملة تساهم في تحقيق ممارسات من شأنها تحسين العلاقة بين والمتعلمين والبنوك التجارية، مما ينعكس ايجابياً على قيمة البنوك التجارية، وتقلل من مخاطر البنوك من خلال الإفصاح عن الفرص والتهديدات التي تواجه البنوك التجارية.
٤. إن التقارير المتكاملة تساهم في تحقيق نموذج الأعمال بالبنوك التجارية، ومن ثم زيادة القدرة على خلق القيمة، والتفكير المتكامل، وجذب الموارد البشرية المؤهلة.
٥. لم تتطرق الدراسات السابقة لدور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق منه نظرياً وتطبيقياً.

٣- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على ماهية التقارير المتكاملة، وأهدافها، وأسباب نشأتها، والعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بها.
٢. التعرف على مفهوم الشمول المالي، وأهدافه، وأثاره الايجابية على الأطراف ذات العلاقة به، وتعزيز الشمول المالي وأساليب تحقيقه.
٣. تحديد دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.
٤. تحديد أثر التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.
٥. تحديد أثر التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية تطبيقياً.

٤- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من الآتي:

١/٤ الأهمية النظرية: تتمثل في الآتي:

١. تحديد دور المحاسبة في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير مقوماته وهي التثقيف المالي، وحماية العملاء مالياً، والنزاهة والسلامة في المعاملات المالية، والاستقرار المالي، بما يعزز مكانة المحاسبة في مواكبة التغيرات والتطورات الحديثة في بيئة الأعمال البنكية لاسيما الشمول المالي.
٢. المساهمة في الإطار المفاهيمي لدور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وتحقيق نموذج الأعمال، خاصة في ظل عدم وجود دراسات – في حدود علم الباحثان- تناولت بشكل مباشر دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.
٣. أهمية مواكبة الإفصاح المحاسبي بالبنوك التجارية للمتغيرات في بيئة الأعمال ومن أهمها في الآونة الأخيرة الشمول المالي، لتحقيق التوجه الاقتصادي والاجتماعي للدولة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

١/٤ الأهمية التطبيقية: تتمثل في الآتي:

١. تقديم نتائج لإدارة البنك المركزي المصري حول دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي للعمل على تحسين الإفصاح المحاسبي بالبنوك التجارية و تطويره، واستخدامه في تحقيق نموذج الأعمال.
٢. تقديم نتائج عملية لوضعي المعايير ومنظمي الإفصاح للبنوك التجارية حول أهمية وضع معيار التقارير المتكاملة بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية والعمل على تضمين تلك التقارير ضمن تعليمات البنك المركزي.
٣. تقديم نتائج تفيد المتعاملين مع البنوك التجارية والجهات المنوط بها حمايتهم حول دور التقارير المتكاملة في تحسين القرارات الاستثمارية بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.
٤. تقديم نتائج لإدارة البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية والبنك المركزي المصري حول دور التقارير المتكاملة في تحقيق نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.

منهجية الدراسة خطواتها الإجرائية:

تتمثل المنهجية المستخدمة في الدراسة خطواتها الإجرائية في الآتي:

١/٥ أسلوب الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على أسلوبين رئيسيين هما:

١/١/٥ الدراسة النظرية: قام الباحثان باستخدام المنهج الاستقرائي للدراسات السابقة والمرجعية بهدف تحديد الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وهي: التقارير المتكاملة، والشمول المالي، ونموذج الأعمال،

كما تم استخدام المنهج الاستنباطي للوصول إلى دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية في ضوء نموذج الأعمال.

٢/١/٥ الدراسة التطبيقية: في إطار تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة والمتمثل في تحديد دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية في ضوء نموذج الأعمال تم تطبيق مجموعة من الإجراءات والمقاييس الإحصائية، وتتضمن الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، على النحو التالي:

- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية، أما عينة الدراسة فهي عينة حكومية تتمثل في البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، والتي بها تداول نشط على أسهمها خلال فترة الدراسة:

جدول (١)

عينة الدراسة التطبيقية

اسم البنك	كود رويترز	كود التقييم الدولي
١. البنك التجاري الدولي (مصر)	COMI.CA	EGS60121C018
٢. البنك المصري الخليجي	EGBE.CA	EGS60182C010
٣. البنك المصري لتنمية الصادرات	EXPA.CA	EGS60241C014
٤. بنك البركة مصر	SAUD.CA	EGS60101C010
٥. بنك التعمير والإسكان	HDBK.CA	EGS60301C016
٦. بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	SAIB.CA	EGS60142C014
٧. بنك القاهرة	BQDC.CA	EGS600K1C019
٨. بنك الكويت الوطني - مصر	NBKE.CA	EGS60171C013
٩. بنك فيصل الإسلامي المصري - بالدولار	FAITA.CA	EGS60322C012
١٠. بنك فيصل الإسلامي المصرية بالجنية	FAIT.CA	EGS60321C014
١١. بنك قطر الوطني الأهلي	QNBA.CA	EGS60081C014
١٢. بنك قناة السويس شركة مساهمة مصرية	CANA.CA	EGS60231C015
١٣. بنك كريدي اجريكول مصر	CIEB.CA	EGS60041C018
١٤. مصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر	ADIB.CA	EGS60111C019

- **متغيرات الدراسة:** تتمثل متغيرات الدراسة في الآتي:

- **معلومات التقارير المتكاملة:** وهي المتغير المستقل في الدراسة، وتتمثل في معلومات التقارير التقليدية سواء المالية وغير المالية، وتقرير الاستدامة (المعلومات الاجتماعية والبيئية والحوكمة) سواء تم الإفصاح عنها بشكل موحد أو منفصل.
- **مؤشرات نموذج الأعمال:** تمثل المتغير التابع، وتم الاعتماد على مجموعة مؤشرات تتمثل في عدد المتعاملين بالبنوك، والقيمة المقترحة، وقنوات الاتصال بين البنك والمتعاملين، وهيكل التكاليف، ومصادر الدخل للبنوك.

● مؤشرات الشمول المالي: وتمثل المتغير التابع، وتتمثل في حجم أصول الشمول المالي بالبنك، ونتائج الشمول المالي، والتدفقات النقدية من الشمول المالي.

ومن خلال فحص التقارير المالية التي أصدرتها عينة الدراسة من البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة يمكن تبويب مستوى الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة على النحو التالي:

جدول (٢)

مستوى الإفصاح بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية

التقارير المتكاملة		المالية	البنك
التنمية المستدامة	الأداء الاجتماعي والبيئي		
الحوكمة	الأداء الاجتماعي والبيئي	المالية	البنك
√	√	√	١. البنك التجاري الدولي (مصر)
-	√	√	٢. البنك المصري الخليجي
√	√	√	٣. البنك المصري لتنمية الصادرات
√	√	√	٤. بنك البركة مصر
-	√	√	٥. بنك التعمير والإسكان
-	√	√	٦. بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
√	√	√	٧. بنك القاهرة
√	√	√	٨. بنك الكويت الوطني - مصر
-	√	√	٩. بنك فيصل الإسلامي المصري - بالدولار
-	√	√	١٠. بنك فيصل الإسلامي المصرية بالجنية
√	√	√	١١. بنك قطر الوطني الأهلي
-	√	√	١٢. بنك قناة السويس شركة مساهمة مصرية
-	√	√	١٣. بنك كريدي اجريكول مصر
-	√	√	١٤. مصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر

(المصدر: إعداد الباحثان)

ومن خلال الجدول السابق يمكن تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين أولهما تضم عدد ٦ بنوك تجارية مسجلة بالبورصة المصرية تفصح بالكامل عن معلومات التقارير المالية وان كانت بشكل غير موحد أو في نفس التقارير، وثانيهما تضم ٨ بنوك تجارية لا تفصح بالكامل عن معلومات التقارير المتكاملة.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة التطبيقية على الأساليب الإحصائية التالية:

- **الإحصاء الوصفي:** وتشمل كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتباين ومعامل الاختلاف, لأنها تعطي نتائج أكثر دلالة وقدرة تفسيرية أكثر من الأرقام المطلقة النتائج التحليل الإحصائي.
- **اختبار T:** للتحقق من مدى وجود فروق جوهرية بين مجموعات البيانات بالدراسة التطبيقية, وهو أسلوب إحصائي يمكن الاعتماد على نتائجه في تحديد جوهرية الفروق بين المجموعات من عدمها.
- **تحليل الانحدار البسيط:** لتحديد العلاقة بين التقارير المتكاملة (كمتغير مستقل) ومؤشرات الشمول المالي (كمتغير تابع) ويتمثل الهدف من استخدام هذا الأسلوب الإحصائي تحديد مدى تأثير واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع, فمن خلال معامل التحديد (R^2) يتضح مقدار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع, ومن خلال إشارات معاملات الانحدار يتضح اتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- **أسلوب الانحدار المتعدد:** لتحديد قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير التغير في المتغير التابع.
- معامل ارتباط بيرسون: لقياس مدى العلاقة بين الظواهر المختلفة (ظاهرتين أو أكثر, أو متغيرين أو أكثر) لمعرفة ما إذا كان تغير أحدهما أو مجموعة منها مرتبطاً بتغيير الأخرى .
- **اختبار F:** تم تطبيق اختبار F للكشف عن المعنوية الإحصائية للفروق بين مجموعات البيانات للدراسة التطبيقية, في حالة عدم توافر الشروط لانطباق الاختبار الإحصائي T.

٢/٥ مصادر جمع البيانات: تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية من موقع البورصة المصرية حيث تم الحصول على قائمة بالبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية وتواريخ إصدار القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة, وموقع معلومات مباشر حيث تم الحصول على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة, والمواقع الإلكترونية للبنوك عينة الدراسة حيث تم الحصول على المعلومات لبنوك عينة الدراسة والتي لم تتوافر من المصادر السابقة.

٣/٥ فروض الدراسة:

في ضوء الهدف الرئيس للدراسة وهو تحديد دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية, تمت صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: "يوجد تأثير جوهري التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية".

الفرض الثاني: "يوجد تأثير جوهري للعلاقة بين التقارير المتكاملة وتعزيز الشمول المالي على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية".

٦- الإطار المفاهيمي للدراسة:

تتناول الدراسة كل من طبيعة التقارير المتكاملة، والإطار العام للشمول المالي وتعزيزه، والتقارير المتكاملة وتعزيز الشمول المالي وعلاقة ذلك بتحقيق نموذج الأعمال، على النحو التالي:

١/٦ طبيعة التقارير المتكاملة :

إن الإلمام بطبيعة التقارير المتكاملة يتطلب التعرف على مفهوم التقارير المتكاملة، وأهدافها، وأسباب نشأتها، ومتطلبات إعدادها وعرضها، والعوامل المؤثرة في الإفصاح بها، على النحو التالي:

١/١/٦ مفهوم التقارير المتكاملة: إن التقارير المتكاملة لاقت اهتماماً حديثاً نسبياً، وهو ما يبرر بدرجة كبيرة مساحة عدم الاتفاق حول تعريف محدد لهذه التقارير، وفيما يلي نعرض لبعض وجهات النظر، والتي عرفت التقارير المتكاملة على أنها:

- تقارير تربط بين جوانب الأداء المالية وغير المالية، لتقديم صورة كلية لأداء المنشأة من خلال الربط بين تقارير الاستدامة والتقارير المالية، بهدف تمكين الأطراف المهمة من تقييم مدى قدرة المنشأة على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل (Velte, 2022).
- وسيلة لتوصيل معلومات مالية ونوعية (كمية ووصفية) حول الأداء المالي والحوكمي والاستراتيجي للمنشأة، لخدمة الأطراف المهمة من خلال تخفيض حالة عدم التأكد، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم وتزيد من القيمة السوقية للمنشأة (Kamoto et al., 2022).
- رسالة موجزة عن إستراتيجية المنشأة والحوكمة وأدائها وتطلعاتها المستقبلية في سياق بيئتها الخارجية لخلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل (Adams and, 2022; Abhay Wansa).
- تقارير تتضمن معلومات عن جميع أنشطة المنشأة، سواء كانت معلومات مالية أو اجتماعية أو بيئية أو تتعلق بالحوكمة، على أن تتضمن معلومات عن إستراتيجيات المنشأة، ونموذج الأعمال بها، والمخاطر التي تواجهها وأساليب الحد منها (إبراهيم، ٢٠١٨).
- تقارير تقدم عرض كلي ومتكامل لأداء المنشأة في كل من المجال المالي والاستدامة (Songini et al., 2022).
- تقارير تقدم صورة شاملة لكل جوانب الأداء في المنشأة والتي تساهم في عملية خلق القيمة (IFAC, 2018).

وفهم أعمق التقارير المتكاملة يجب الإشارة إلي الجوانب التالية:

- إن التقارير المتكاملة تمثل تطويراً في تقارير المنشآت، وذلك لمعالجة بعض أوجه القصور المرتبطة بالتقارير المالية وتقارير الاستدامة المنفصلة، والمتمثلة في صعوبة إقامة روابط بين التقارير المتناثرة وتقييم الأداء من منظور شامل، حيث تعمل التقارير المتكاملة على إظهار الروابط بين الأداء المالي والبيئي والاجتماعي بطريقة واضحة وموجزة .
- التقارير المتكاملة هي تقرير واحد شامل ومترايط يربط بين المعلومات المالية وغير المالية من خلال تجميع التقارير التي كانت تصدرها المنشآت بشكل مستقل (التقارير المالية، تقرير الحوكمة، تقرير المسؤولية الاجتماعية) .

- أن التقارير المتكاملة تحقق خلق قيمة للمنشأة من خلال تقديم عرض كلي ومتكامل لأداء المنشأة في كل من المجال المالي والاستدامة.
- بناءً على ما سبق، يمكن تعريف التقارير المتكاملة بأنها "تقرير يتضمن صورة كلية وشاملة وموجزة عن الأداء المالي وغير المالي للمنشأة والروابط فيما بينهم، وبما يسمح للأطراف المهتمة بتقييم مدى قدرة المنشأة على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وبما يساعد على ترشيد قراراتهم.
- ٢/١/٦ أهداف التقارير المتكاملة: تهدف التقارير المتكاملة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لأصحاب المصالح منها:
- تحسين جودة المعلومات المحاسبية: من خلال تقديم تقرير موحد يتضمن نتائج الأداء المالي وغير المالي والاستدامة، مما يعطي فكرة شاملة عن جوانب الأداء المختلفة للمنشأة وتحقيق الترابط بين نتائج الأداء المختلفة، ومن ثم تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية مثل الملاءمة والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة (Dey,2020).
- التوسع الأفقي في الإفصاح: من تضمينها لمعلومات تتعلق بالحوكمة والأداء الاجتماعي والبيئي، وتوفير معلومات تفيد في تخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، بجانب معلومات عن العوامل التي لها تأثير جوهري في قدرة المنشأة على الاستمرار وخلق قيمة في الأجل القصير والطويل (Omran et al.,2021).
- تعزيز الرقابة والمساءلة: من خلال فهم العلاقات المتبادلة بين الأداء المالي وأوجه الأداء الأخرى للمنشأة، مما يدعم الرقابة ويحقق مساءلة الإدارة عن قراراتها بشأن إدارة وتخصيص الموارد الاقتصادية للمنشأة (Bridges et al.,2022).
- تقييم الأداء: من خلال الإفصاح عن إستراتيجية المنشأة وأنشطتها المختلفة، وفهم العلاقات بين أوجه الأداء المختلفة بما يفيد في تقييم أداء المنشأة ككل، وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار في ممارسة نشاطها في الأجل القصير والطويل، وكذلك تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية والاجتماعية والبيئية (et al Walker.,2022).
- ٣/١/٦ أسباب نشأة التقارير المتكاملة: هناك العديد من الدوافع لتوجه المنشآت نحو إعداد التقارير المتكاملة أو التوسع في الإفصاح عن معلوماتها، منها ما يتعلق بالقصور في نماذج التقارير الحالية، ومنها ما يتعلق بحاجة المنشآت لتطوير تقاريرها لتحقيق الشفافية وكسب ثقة أصحاب المصالح، ومنها ما يتعلق بدوافع المنظمات المهنية، نعرض لها فيما يلي:
- القصور في التقارير المالية التقليدية: إن التطورات في بيئة الأعمال والأزمات المالية العالمية التي تعرضت لها المنشآت الكبرى على مستوى العالم كشفت عن أوجه قصور تعترى التقارير المالية التقليدية في تلبية احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالمنشآت، ويرجع ذلك إلى عدم قدرتها على توفير صورة كاملة عن أداء المنشآت الحالي والمستقبلي، وذلك للأسباب التالية:
- لا توفر رؤية كافية لأداء الكلي للمنشأة، ولا توضح العلاقات السببية بين الجوانب المختلفة للأداء، كما تركز التقارير المالية على تعظيم الربح، أي تعظيم مصالح فئة على حساب باقي الفئات أصحاب المصالح (Cooray et a.2020).

- تركز التقارير المالية على توفير معلومات عن رأس المال المالي فقط، وتتجاهل العديد من أنواع رأس المال الأخرى مثل رأس المال البشري والفكري والاجتماعي، والتي تعد من محركات القيمة في الوقت الراهن، مما يؤدي إلى عدم التقرير عن أصول حقيقية تمثل جزءاً كبيراً من رأس مال المنشأة (Pamungkas et al.,2022).
 - تهتم التقارير المالية الحالية بالإطار الزمني قصير الأجل، كما أن التقارير المالية بشكلها ومحتواها التقليدي قد أصبحت أكثر تشوشاً وغموضاً وأكثر تعقيداً (Songini et al.,2022).
 - لا تأخذ التقارير المالية اعتبارات الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي طويلة الأجل، على الرغم من أن المنشآت لا تعمل بمعزل عن البيئة المحيطة (Hassan et al.,2021).
- ويمكن إبراز أهم سمات التقارير المتكاملة التي تميزها عن التقارير المالية، والتي دفعت المنشآت لتبني تفعيل التقارير المتكاملة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

أوجه الاختلاف بين التقارير المالية والتقارير المتكاملة

وجه المقارنة	التقارير المالية	التقارير المتكاملة
التفكير	منعزل- فردي	متكامل
الوكالة	رأس المال المالي	جميع أنواع أشكال رأس المال
التركيز	الماضي	الماضي والمستقبل، وبشكل استراتيجي
الإطار الزمني	الأجل القصير	الأجل القصير والمتوسط والطويل
الثقة	إفصاح محدود	شفافية أكبر
المرونة	قواعد ملزمة	تستجيب للظروف والمتغيرات
الإيجاز	طويل ومعقد	موجز وجوهري
التكنولوجيا	ورقي في الأساس	يعتمد علي التكنولوجيا

المصدر (Wu and Zhou,2022)

-القصور في التقارير غير المالية: إن التقارير المالية لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المختلفة لقيمة المنشأة في الوقت الحاضر، مما أوجد الحاجة لمزيد من الإفصاح عن المعلومات غير المالية الكمية أو النوعية عن حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والأداء البيئي والاجتماعي بهدف قياس مدى نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي تقييم قدرتها على تحقيق الاستدامة (Bridges et al.,2022).

وقد تكون البيانات المالية السنوية التي تفصح عن الوضع الاقتصادي والمالي للمنشأة مصحوبة بتقارير تكملية مثل تقرير المسؤولية الاجتماعية وتقارير الاستدامة، والهدف من هذه التقارير هو أن تبين للمجتمع ككل ولأصحاب المصالح خاصة مدي ملائمة سلوك المنشأة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومع ذلك يعاب علي هذه التقارير صياغتها بشكل منعزل عن بعضها، وبالتالي قد تتداخل هذه المعلومات مع بعضها البعض وتزيد من عبء المعلومات، علاوة على ذلك قد يكون هناك نقص في التناسق والتماسك بين محتويات التقارير المختلفة، والذي من شأنه إعاقة عملية اتخاذ القرارات (Badi et al.,2020).

إن الإفصاح غير المالي بشكل منفصل عن التقارير المالية يضعف من أهميته، فهو لا يظهر الروابط بين إستراتيجية المنشأة وأدائها المالي والاجتماعي والبيئي والحكومي، كما أن انفصال التقارير يؤدي لعدم الاتساق في المفاهيم ومنهجيات القياس، كما ترتب على فصل التقرير المالي عن الموضوعات البيئية والاجتماعية والحوكمة عدم الاهتمام بالمعلومات غير المالية من قبل المحللين الماليين والمستثمرين (Songini et al.,2022)، كما أن التقارير المالية السنوية وتقارير الاستدامة المنفصلة لا تحقق النتائج المرجوة ولا توصل المعلومات المطلوبة لأنها تركز على المعلومات التاريخية ذات النظرة قصيرة الأجل، لذلك هناك حاجة إلى تقرير يقدم صورة كاملة عن الوضع الحقيقي للمنشأة، ويمكن من خلاله تقييم قدرتها على خلق القيمة والمحافظة عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل (Adams and Abhay Wansa,2022).

وبناءً على ما سبق يمكن القول، بأن من أهم أسباب الحاجة للتقارير المتكاملة هو قصور نماذج التقارير الحالية (التقارير المالية والتقارير غير المالية) لعدم ارتباطها ببعضها البعض، فضلاً عن احتوائها على كمية كبيرة من المعلومات مما يجعلها مشوشة وصعبة الفهم وتزيد من عبء المعلومات، ولا توفر لأصحاب المصالح فهماً لطبيعة العلاقات والترابط بين المعلومات المالية وغير المالية، الأمر الذي يقلل من قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن أداء المنشأة وقدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

-حاجة المنشآت لتطوير تقاريرها لتحقيق الشفافية وكسب ثقة أصحاب المصالح: إن حاجة المنشآت للشفافية لتحسين سمعتها وكسب ثقة أصحاب المصالح، والتواصل معهم وتوفير احتياجاتهم من المعلومات، أدى إلى زيادة في وعي المنشآت بشأن تأثير العوامل البيئية والاجتماعية على مستقبلها وعلى المجتمع الذي تعمل فيه، وأهمية الربط بين المعلومات المالية وغير المالية ونموذج الأعمال والإستراتيجية والفرص والمخاطر (Mohamed,2019)، على أن ذلك يمكن أن يميز المنشأة عن غيرها ويساعدها على تقديم نفسها بشكل أفضل للمستثمرين وأصحاب المصالح، وذلك للاتي:

● تساعد التقارير المتكاملة على زيادة مستوى الشفافية وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن إستراتيجية المنشأة ونموذج الأعمال، وتحسين سمعة المنشأة وتحسين وضعها التنافسي، كما توفر التقارير المتكاملة احتياجات جميع فئات أصحاب المصالح بدلاً من التركيز على المنظور الضيق لنظرية الوكالة، أي التركيز على المساهمين فقط (al.,2022 Pamungkas et).

● إن اهتمام بالتقارير المتكاملة من أجل زيادة الشفافية وتشجيع العادات البيئية والاجتماعية التي تحسن من سلوك الأعمال المستدام، وزيادة مستوى الثقة من جانب أصحاب المصالح الرئيسيين (Omran, et al.,2021).

● إن التقارير المتكاملة تركز على الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال وإنشاء القيمة والسياق الذي تعمل فيه المنشأة، وتقدم شرحاً أوسع للأداء مقارنة بالمنهج التقليدي، حيث تصف اعتماد المنشأة على الموارد المختلفة والعلاقات في ما بينها وكيفية الوصول إليها والتأثير عليها (Adams and,2022). (Abhay Wansa).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن دمج النواحي غير المالية (الاجتماعية والبيئية والحوكمة) مع النواحي المالية يؤدي إلى الأخذ في الاعتبار مختلف جوانب أداء المنشأة بشكل متكامل، مما يزيد من مستوى الشفافية وإظهار النواحي الإيجابية والسلبية، ويربط أصحاب المصالح بالمنشأة نتيجة لتحسين سمعتها، مما يخلق الطلب على التقارير المتكاملة.

- رغبة الجهات المهنية في وضع إطار يحقق الاتساق بين المعلومات المالية وغير المالية: إن رغبة الجهات المهنية في العديد من دول العالم لتحقيق الاتساق بين المعلومات المالية وغير المالية، كانت سبباً مباشراً في نشأة التقارير المتكاملة، وذلك على النحو التالي:

● أشار معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز إلى أن تقارير المنشآت في حاجة للتطوير باستمرار، والتغيير لتلبية متطلبات مجموعة متزايدة من المستخدمين، فضلاً عن الاستجابة للأحداث الخارجية، وأن ممارسات التقرير ليست ثابتة، ولكن يجب تحسينها دائماً وتحتاج إلى التكيف مع بيئة العمل والتنظيم المتغيرة باستمرار (ICAEW,2017).

● تم تشكيل لجنة التقارير المتكاملة بجنوب أفريقيا بهدف تقديم دليل إرشادي للتقارير المتكاملة للربط بين الأداء المالي والاستدامة، وقد أصدرت اللجنة ورقة مناقشة في يناير ٢٠١١م. كما تم تشكيل المجلس الدولي للتقارير المتكاملة في عام ٢٠١٠م بهدف وضع إطار شامل للتقارير المتكاملة يجمع بين النواحي المالية وغير المالية (الفضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة)، وقد صدر الإطار في ديسمبر ٢٠١٣م (SAICA,2015).

● إن التقارير المتكاملة كاتجاه حديث للإفصاح نالت اهتمام متزايد منذ تشكيل المجلس الدولي للتقارير المتكاملة، كما أن هناك عدد كبير من المنشآت شاركت في البرنامج التجريبي الذي عقده المجلس من أجل التحقق من أن الإطار متوافق مع احتياجات أصحاب المصالح ويتلائم مع البيئة الحقيقية للمنشآت (Wahl et al.,2020).

وبناءً على ما سبق فإن سعي بعض المنظمات المهنية لمواجهة التغيرات والتطورات التي تحدث في بيئة الأعمال بتقديم أدوات إفصاح جديدة، وذلك لمساعدة المنشآت على التواصل المستمر وبشكل فعال مع أصحاب المصالح والمجتمع ككل، أدى إلى زيادة الاهتمام بإعداد التقارير المتكاملة.

٤/١/٦ العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة:

توجد اختلافات نسبية في مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة بين المنشآت وبعضها البعض، حيث يتأثر مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة بمجموعة من العوامل ترجع غالبيتها إلى خصائص المنشأة، نعرض لها فيما يلي:

- **حجم المنشأة:** يعتبر حجم المنشأة من العوامل التي تؤثر بشكل إيجابي على تبني التقارير المتكاملة. وهناك عدد من المؤشرات أو الخصائص التي تميز المنشآت الكبيرة عن المنشآت الصغيرة، على سبيل المثال التنوع الكبير في المنتجات، وتعقد شبكات التوزيع، والاعتماد الكبير على أسواق رأس المال لتمويل استثماراتها، وحجم الأصول، وعدد العاملين وغيرها، وأن التوسع في الإفصاح من خلال

التقارير المتكاملة يعمل على تخفيض تكاليف الوكالة من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات طبقاً لنظرية الوكالة (Adams and Abhayawansa,2022), وتسعى المنشآت الأكبر حجماً إلى الحصول على مزيد من التمويل الخارجي, وبالتالي فإن الإفصاح الاختياري يكون مطلباً أساسياً في مثل هذه الحالات سعياً لتخفيض تكلفة التمويل في ضوء نظرية أصحاب المصالح (عبد العال, ٢٠١٧).

وطبقاً لنظرية التكاليف السياسية فإن المنشآت الأكبر حجماً تواجه قدر أكبر من التكاليف السياسية واحتمالات التدخل الحكومي. لذلك تفصح اختياريًا عن المعلومات من أجل تقليل التكاليف السياسية مثل الضرائب والأجور وغيرها, والحصول على منافع معينة مثل الإعانات الحكومية أو التصرفات الحكومية التي في صالح المنشأة, وأن إعداد ونشر المعلومات تكون منافعه المتوقعة أكبر بالنسبة للمنشآت كبيرة الحجم من منظور التكلفة والعائد (Cooray et al.,2020), وأن المنشآت كبيرة الحجم تكون أكثر استعداداً لإعداد التقارير المتكاملة نظراً لتعدد أنشطتها وتأثيرها على المجتمع, واتساع فئات أصحاب المصالح المهتمة بها, ورغبة هذه المنشآت في تخفيض تكاليف الوكالة والحد من عدم تماثل المعلومات من خلال التوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة (Omran,et al.,2021).

-الربحية: هناك علاقة ايجابية بين ربحية المنشأة ومستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة, في المنشآت ذات الربحية المرتفعة تفصح عن معلومات أكثر لتمييز نفسها عن المنشآت الأخرى الأقل ربحية, وذلك من أجل الحصول على التمويل المطلوب بتكلفه أقل ومنع انخفاض أسعار أسهمها (Pamungkas et al.,2022).

وقدمت نظريات مختلفة تفسيرات مختلفة لممارسات الإفصاح بالمنشآت ذات الربحية المرتفعة, فطبقاً لنظرية الوكالة فإن المديرين في المنشآت ذات الربحية المرتفعة يستخدمون الإفصاح للأطراف الخارجية كوسيلة لتحقيق مزايا شخصية مثل ضمان الاستمرار في وظائفهم وزيادة مستوى مكافأتهم (Kamotho et al.,2022) حيث تشير نظرية الإشارة إلى أن المنشآت ذات الربحية المرتفعة أكثر استعداداً للإفصاح الاختياري من خلال التقارير المتكاملة, والذي توضح المنشأة بموجبه للمهتمين بمتابعة أدائها أنها قادرة على العمل في الاتجاه الصحيح والمرغوب (Wu and Zhou.,2022)

وفي ضوء نظرية التكاليف السياسية تتجه المنشآت التي تحقق مستويات مرتفعة من الربحية نحو مزيد من الإفصاح الاختياري, وذلك لتقديم مبررات معقولة لما تحققه المنشأة من أرباح (Bridges.,2022) (et al).

بناءً على ما سبق, يمكن القول بأن المنشآت ذات الربحية المرتفعة تتوسع في مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة وذلك رغبة من هذه المنشآت لتمييز نفسها عن المنشآت الأقل ربحية وتحسين سمعتها بالسوق, وكذلك رغبة المديرين في تحقيق مزايا شخصية مثل الاستمرار في وظائفهم أو زيادة مستوى مكافأتهم.

- الحاجة لمصادر تمويل خارجية: تعد الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية أحد العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة, فمع زيادة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية بالمنشأة والأطراف الخارجية وخاصة المستثمرين قد تواجه المنشآت التي في حاجة إلى تمويل خارجي صعوبات في الحصول على التمويل المطلوب بتكلفة معقولة, وهنا يتعين على المنشأة زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير المتكاملة, المتعلقة بإستراتيجية وأداء المنشأة وأفاقها المستقبلية, ويؤدي ذلك إلى الحد من عدم تماثل المعلومات وتخفيض تكاليف الوكالة, مما يؤدي بدوره إلى انخفاض تكلفة التمويل وزيادة القيمة السوقية للمنشأة (Kamoto et al.,2022) .

إن العلاقة بين مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة وحاجة المنشأة للتمويل الخارجي تكون أقوى في البلدان التي تعاني من ضعف الحماية القانونية للمساهمين، حيث تعاني المنشآت في هذه الدول من صعوبة الحصول على التمويل الخارجي وذلك لأن المستثمرين في هذه الدول قد يكون لديهم تخوف من استغلال الإدارة لحقوقهم، ومن ثم فإن المنشآت يكون لديها حوافز كبيرة للحد من مخاوف المستثمرين من خلال زيادة مستوى وجودة الإفصاح بالتقارير المتكاملة للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات بتكلفة منخفضة (Dankour et al.,2022).

- **البيئة القانونية:** تعد البيئة القانونية السائدة في الدولة أحد العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح في التقارير المتكاملة، وذلك لأن المنشآت تخضع للقواعد والقوانين الموجودة في الدولة، فإن النظام القانوني المطبق ومدى وجود آليات رقابة قوية لحماية أصحاب المصالح من العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة، على النحو التالي: (al.,2020 Wahl et):

في ظل نظام القانون العام: يكون محور التركيز هو احتياجات المساهمين، وأن الهدف الأساسي للمنشأة هو تعظيم الإيرادات ويكون على حساب باقي أصحاب المصالح، وذلك يعطي تركيز أكبر على نشر التقارير المالية بدلاً من الأنواع الأخرى من التقارير مثل تقرير الاستدامة والتقارير المتكاملة.

في ظل نظام القانون المدني: يوجد مستوى عالي من التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية، من خلال إصدار معايير المحاسبة والالتزام بها، مع تركيز أكبر على تبرير احتياجات مجموعة أوسع من أصحاب المصالح، بجانب توجه مجتمعي وقوانين تهدف إلى حماية حقوق العاملين وغيرهم، لذلك فإن المنشآت في هذه الدول من المتوقع أن تفصح عن معلومات أكثر، وتتوسع في إعداد التقارير المتكاملة لتوفر تقييم شامل لأداء المنشأة.

- **هيكل الملكية:** يعد هيكل الملكية أحد العوامل المؤثرة على تبني المنشآت لإعداد التقارير المتكاملة، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن تركيز الملكية يؤثر على ممارسات الإفصاح من جانب المنشآت، فكلما زادت درجة تركيز الملكية في يد مجموعة قليلة من المساهمين، أي امتلاك مجموعة محدودة من المساهمين نسبة كبيرة من أسهم المنشأة، فإن رغبة هذه المنشآت في تقديم معلومات أكثر ثقل، ويرجع ذلك إلى أن المساهمين المسيطرين يكون لديهم القدرة على ضمان تحقيق أهدافهم على حساب حقوق الأقلية، وفي نفس الوقت يكون لديهم القدرة على الوصول إلى المعلومات الخاصة بالمنشأة والحصول على احتياجاتهم من المعلومات مباشرة من المنشأة، وهذا يقلل من الطلب على التقارير الخارجية لهذه المنشآت، وعلى الجانب الآخر تتسم المنشأة ذات هيكل الملكية المشتتة بوجود عدد كبير من المساهمين المالكين لعدد صغير من الأسهم، وفي هذا الوضع الطلب على المعلومات التي تتضمنها التقارير المتكاملة يكون أكبر، وذلك كوسيلة لمراقبة المديرين وحماية مصالح حملة الأسهم (Kucukgul et al.,2022).

- **نوع الصناعة ومستوى المنافسة بها:** إن نوع الصناعة يمثل أحد العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح بالتقارير المتكاملة، حيث أن المنشآت التي تعمل في نفس القطاع سوف تبني نموذج إفصاح متشابه. ففي القطاعات التي تكون فيها درجة المنافسة مرتفعة يقل مستوى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وذلك بدافع أن مثل هذه المعلومات قد تضر بالوضع التنافسي للمنشأة، وأن المنافسين قد يستغلون هذه المعلومات ويستخدمونها بطريقة تضر بمستقبل المنشأة، وأن هناك علاقة إيجابية بين الموقف الاحتكاري للمنشأة وكمية المعلومات المفصح عنها بالتقارير المتكاملة، فمع زيادة السلطة الاحتكارية

للمنشأة تكون أكثر عرضة للتكاليف السياسية، وتقليل هذه التكاليف تهتم المنشآت المحنكة بالإفصاح عن كمية أكبر من المعلومات (Songini et al.,2022)

كما أن نوع الصناعة له تأثير معنوي على كمية المعلومات البيئية والاجتماعية المفصح عنها بالتقارير المتكاملة، فعلى سبيل المثال المنشآت في القطاعات التي لها تأثير كبير على البيئة مثل شركات البترول والغاز تميل إلى التوسع في الإفصاح عن المعلومات البيئية بالتقارير المتكاملة (Courage et al.,2020).

-القييد بالبورصة: إن المنشآت المقيدة بالبورصة تعمل جاهدة على زيادة مستوى الإفصاح بالتقارير المتكاملة من أجل الحد من عدم تماثل المعلومات بين إدارة المنشأة والأطراف خارجية، كما أن التقارير المتكاملة تمثل وسيلة لتقليل مخاطر المعلومات بالنسبة للمستثمرين. لذلك يكون هناك علاقة ايجابية بين إعداد التقارير المتكاملة والقييد بالبورصة (Velte,2022)، حيث تتجه المنشآت المقيدة بالبورصة إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات والتقارير المتكاملة بما يساعد على زيادة ثقة المستثمرين فيها، وبالتالي سهولة الحصول على التمويل المطلوب بتكلفة منخفضة.

- خصائص مجلس الإدارة: توجد علاقة ايجابية بين استقلال مجلس الإدارة وإصدار التقارير المتكاملة، حيث إن وجود المديرين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة يساعد على ضمان الموضوعية والاستقلالية في القيام بالوظائف الرقابية، مما يحسن من جودة وكمية المعلومات المفصح عنها، كما أن الأعضاء المستقلين يكونوا أكثر استجابة للاحتياجات الجديدة من المعلومات (Kamoto, et al.,2022).

أن وجود عدد أكبر من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على اتساع ودرجة تكامل المعلومات المقدمة في التقرير المتكامل، وذلك لأن التقرير المتكامل يتطلب وجود عدد من الأعضاء ذوي الخبرات المتنوعة في المحاسبة والتمويل والاستدامة وغيرها، وأن وجود الخبرات المتنوعة يكون أكثر احتمالاً في المجالس الكبيرة، بجانب تكرار الاجتماعات يمكن الأعضاء من الإشراف الفعال على أنشطة المشاة، والاهتمام بالإفصاح عن المعلومات، مما يؤدي إلى تكامل المعلومات بالتقارير المتكاملة (Pamungkas et al.,2022)

- البيئة الثقافية: إن البيئة الثقافية داخل كل دولة، والتي تتمثل في قيم واتجاهات أصحاب المصالح، تؤدي دوراً هاماً في مدى توجه المنشآت بهذه الدول نحو إعداد التقارير المتكاملة، في المنشآت الموجودة بالدول والمجتمعات ذات القيم الجماعية ومستوي عالي من التعليم والثقافة هي الأكثر توجهاً نحو إعداد التقارير المتكاملة حيث تؤثر البيئة الثقافية على القيم الأساسية للأفراد والمنشآت، حيث لها تأثير على أخلاقيات عملية اتخاذ القرار والسلوك الإداري وأداء المنشأة، لأنها تخلق التوجه بصورة أكبر (أو أقل) نحو سلوك الأعمال المستدام، ومحدد لمستوي شفافية المنشآت تجاه الأداء الاستراتيجي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمي (Wu and Zhou,2022).

كما أن درجة قبول المنشآت لتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع تمثل جانباً مهماً من ثقافة الدولة، ففي بعض الدول تعطي الأولوية للمسئولية عن الرفاهية المالية، في حين أنه في دول أخرى تنطوي مسئولية المنشآت على مجموعة أوسع من القيم البيئية والاجتماعية، وكلما زاد الاهتمام بالمسئولية البيئية والاجتماعية زاد الاهتمام بإعداد التقارير المتكاملة، وذلك لتقديم صورة كلية وشاملة عن أداء المنشأة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Vente,2022).

٥/١/٦ متطلبات إعداد وعرض التقارير المتكاملة: لكي تتمكن المنشآت من إعداد التقارير المتكاملة بأسلوب علمي يصلح للتطبيق العملي ويحظى بالقبول العام، والوصول بالإفصاح المحاسبي عن بنود المعلومات المالية وغير المالية إلى مستوى مرضي من قبل أصحاب المصالح، وضمان اتساق ممارسات الإفصاح بين المنشآت وقابلية التقارير للمقارنة، يتعين الالتزام بمجموعة من الخصائص النوعية والمبادئ الإرشادية وعناصر المحتوى التقارير المتكاملة، تعرض لهم الدراسة بشيء من التفصيل فيما يلي:

- **خصائص جودة المعلومات بالتقارير المتكاملة:** إن بداية الطريق الصحيح نحو إعداد التقارير المتكاملة بأسلوب علمي يتمثل في الالتزام بمجموعة من الخصائص النوعية من قبل القائمين على إعداد هذه التقارير، وذلك من أجل تنظيم عمليات الإفصاح عن بنود المعلومات المالية وغير المالية، وإعدادها بأسلوب يحقق الأهداف المرجوة منها. وفي هذا الصدد حددت بعض الدراسات الخصائص التي تحكم محتوى وجودة التقارير المتكاملة، والتي تتمثل فيما يلي:

● **الملائمة:** وتعني توفير المعلومات التي تساعد أصحاب المصالح على تقييم أداء المنشأة ومدى قدرتها على خلق القيمة والمحافظة عليها في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإظهار الآثار الإيجابية والسلبية لنتائج أنشطة المنشأة في النواحي الاجتماعية والبيئية والمالية والاقتصادية. وأن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تكون قادرة على إحداث تغيير في قرارات أصحاب المصالح (بيومي، ٢٠١٥).

● **الأهمية النسبية:** إن المعلومة تكون هامة عندما يكون لها تأثير على سلوك وتقييمات وقرارات المنشأة وأصحاب المصالح، وفيما يتعلق بالمعلومات المالية تقاس الأهمية النسبية بحجم وطبيعة البند، وتعتبر المعلومة هامة نسبياً إذا كان حذفها أو عرضها بشكل غير مناسب يؤدي إلى تضليل المستخدم، أما بالنسبة لمعلومات الاستدامة فإن تحديد الأهمية النسبية يتطلب تقدير وحكم من جانب الإدارة لتحديد ما يجب الإفصاح عنه، وبصفة عامة القضايا الهامة هي تلك التي يكون لها القدرة على إظهار الآثار المالية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية لأنشطة المنشأة أو يكون لها تأثير على قرارات أصحاب المصالح (Kamoto et al., 2022).

● **العرض الصادق:** لكي تكون المعلومات في التقارير المتكاملة مفيدة يجب أن تكون ملائمة وتعرض بشكل صادق موقف المنشأة والظروف التي تعمل فيها، ويتحقق العرض الصادق عندما تكون المعلومات كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء (Courage et al., 2020).

● **القابلية للمقارنة:** إن المعلومات تكون أكثر فائدة عندما تكون قابلة للمقارنة مع المعلومات التي تقدمها المنشآت الأخرى أو مع المعلومات التي تقدمها نفس المنشأة في فترات مختلفة. وأن يتم تطبيق نفس السياسات من فترة لأخرى، وعند تغيير السياسات المحاسبية يجب الإفصاح عن الأسباب والأثر المترتب على ذلك، وتعد القابلية للمقارنة ضرورية لتقييم الأداء، وفي هذا الصدد يجب أن تعرض المعلومات بطريقة تسمح للمستخدمين بمقارنة المعلومات الخاصة بالأداء المالي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي مع الأداء الماضي للمنشأة وأهدافها الإستراتيجية والأداء المستهدف (بيومي، ٢٠١٥).

● **القابلية للتحقق:** إن مستخدمي التقارير سوف يكون لديهم ثقة أكبر في المعلومات عندما تكون قابلة للتحقق، ويقصد بذلك أن مختلف المراقبين المطلعين والمستقلين قد يصلوا إلى توافق في الآراء، وليس بالضروري إجماع كامل، بأن عرض المعلومات تم بشكل صادق، وحيث إنه من الصعب التحقق من

كل التفسيرات والمعلومات التطلعية فإنه يجب الإفصاح عن الافتراضات الأساسية وطرق جمع المعلومات والمعلومات الملائمة الأخرى (Velte,2022)

• **التوقيت المناسب:** يقصد بالتوقيت المناسب أن تكون المعلومات متاحة لأصحاب المصالح في الوقت الذي تكون فيه قادرة على التأثير في تقييماتهم وقراراتهم (بيومي, ٢٠١٥).

• **القابلية للفهم:** إن المنشأة يجب أن تعرض المعلومات بطريقة مفهومة وسهلة الوصول إليها واستخدامها من قبل أصحاب المصالح (بيومي, ٢٠١٥).

- **المبادئ التوجيهية:** يركز التقرير المتكامل علي بعض المبادئ التوجيهية, هذه المبادئ ترشد عملية تحديد محتوى التقرير وكيفية عرض المعلومات فيه, تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

التركيز الاستراتيجي: إن التقرير المتكامل يجب أن يوفر رؤى حول إستراتيجية المنشأة وأهدافها الإستراتيجية, وكيف ترتبط بقدرة المنشأة على خلق القيمة عبر الزمن, وكذلك يجب أن يوضح التقرير الموارد والعلاقات التي تعتمد عليها المنشأة في تحقيق أهدافها (Songini et al.,2022).

▪ **ترابط المعلومات:** إن التقرير المتكامل يجب أن يظهر صورة كاملة عن مدى الترابط والاعتمادية بين العوامل التي تؤثر في قدرة المنشأة على خلق القيمة, ومن أجل ضمان وجود نوع من الترابط بين المعلومات الموجودة بالتقرير يجب أن يكون هناك ترابط بين عناصر محتوى التقرير, وبين الماضي والحاضر والمستقبل, وبين الأشكال المختلفة لرأس المال, وبين المعلومات المالية وغير المالية, وبين المعلومات الكمية والوصفية, وبين المعلومات الداخلية والمعلومات المفصح عنها للأطراف الخارجية, إن ترابط المعلومات ومنفعة التقرير المتكامل بشكل عام تتحسن عندما يكون التقرير المتكامل منظم بشكل منطقي, ومعرض بشكل جيد, ومكتوب بشكل واضح, ولغة مفهومة, كما أن استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يساهم في تحسين القدرة على البحث, والوصول, والدمج, والربط, وإعادة استخدام أو تحليل المعلومات (Zhou et al. et al.,2017).

▪ **التوجه المستقبلي:** أن يتضمن التقرير المتكامل توقعات الإدارة بشأن الأداء المستقبلي, والمعلومات الأخرى التي تساعد مستخدمي التقرير على معرفة والوصول إلى تطلعات المنشأة وحالات عدم التأكد التي تواجهها (Taiwo et al.,2020).

▪ **الاستجابة لأصحاب المصالح:** إن التقرير المتكامل يجب أن يوفر تفسيرات حول طبيعة وجود علاقات المنشأة مع أصحاب المصالح الرئيسيين, وكيف وإلى أي مدى تتفهم المنشأة وتأخذ في اعتبارها وتستجيب لاحتياجات أصحاب المصالح المشروعة, وترجع أهمية العلاقات مع أصحاب المصالح إلى أن خلق القيمة لا يحدث بواسطة المنشأة بمفردها, ولكن يتم من خلال العلاقات مع الآخرين (Wadhwa et al. et.2019)

- **عناصر محتوى التقارير المتكاملة:** لا يوجد اتفاق بين الباحثين والجهات المهنية حول محتوى التقارير المتكاملة, وقد يرجع ذلك إلى حداثة ظهور التقارير المتكاملة, فقد حددت لجنة التقارير المتكاملة بجنوب أفريقيا محتويات التقارير المتكاملة في الآتي: (Dankour et a.,2022)

▪ نطاق وحدود التقرير: يتضمن الفترة التي يغطيها التقرير والنطاق الجغرافي, وفروع المنشآت التي يشملها التقرير.

نظرة عامة عن المنشأة ونموذج الأعمال وهيكل الحوكمة: وتشمل نظرة عامة عن المنشأة تتضمن اسم المنشأة، موقعها، وأنشطتها الرئيسية، والهيكل التنظيمي، والأقسام الرئيسية والفروع، وبيان موجز عن نموذج الأعمال يصف الطريقة التي من خلالها تخلق المنشأة القيمة، ومعلومات عن موارد المنشأة والمطالبات عليها، ووصف مختصر هيكل الحوكمة بالمنشأة.

- السياق التشغيلي: ويشمل الإفصاح عن القضايا الهامة المالية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والحوكمة، والآثار الايجابية والسلبية، والعلاقات مع أصحاب المصالح، والإفصاح عن الفرص والمخاطر التي لها تأثير على أنشطة المنشأة الحالية والمتوقعة.
- الأهداف الإستراتيجية والكفاءات ومؤشرات الأداء الرئيسية: وتشمل الإفصاح عن الأهداف الإستراتيجية للمنشأة، والكفاءات والقدرات التنظيمية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ومؤشرات الأداء الرئيسية لمقارنة الأداء بالأهداف الإستراتيجية.
- التقرير عن أداء المنشأة: ويتضمن الإفصاح عن الأداء المالي وغير المالي، ومقاييس الأداء الملائمة، والأنشطة التي قامت بها المنشأة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، ونتائج هذه الأنشطة، والقوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية)، وتفسير العوامل التي أثرت على التغير في الأرباح، والإفصاح عن البنود غير العادية، والاستثمار المالي لدعم القدرة المستقبلية (مثل المصروفات الرأسمالية، ومصروفات البحوث والتطوير، والاستحواذ)، والعوامل التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية، والقيمة المضافة المالية والاقتصادية.
- أهداف الأداء المستقبلية: في ضوء تقييم الأداء الحالي يجب أن يتضمن التقرير المتكامل بيان بالأنشطة المتوقعة، وأهداف الأداء المستقبلية.
- سياسات الأجور: وتشمل الإفصاح عن سياسة الأجور والمكافآت بالنسبة للعاملين بصفة عامة، والإدارة العليا بصفة خاصة، والإفصاح عن العوامل المؤثرة على سياسة الأجور في المستقبل، وأن يشمل الإفصاح المكونات الرئيسية للأجور والمزايا العينية.

تعليقات تحليلية من وجهة نظر الإدارة: وتتضمن التقرير تعليق تحليلي يعكس تفهم الإدارة العليا والفريق التنفيذي لطبيعة الأداء الحالي والمتوقع في سياق الأهداف الإستراتيجية للمنشأة، والإفصاح عن كيفية تحسين الآثار الإيجابية الهامة، وكيفية تجنب ومعالجة الآثار السلبية، والإفصاح عن النسب والمؤشرات الملائمة المالية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية ومعلومات الحوكمة.

٢/٦ الإطار العام للشمول المالي وتعزيزه:

يتضمن الإطار العام للشمول المالي كل من مفهوم الشمول المالي، وأهداف الشمول المالي، والآثار الايجابية للشمول المالي على الأطراف ذات العلاقة، بجانب تعزيز الشمول المالي ومقوماته، على النحو التالي:

١/٢/٦ مفهوم الشمول المالي: تعددت التعريفات بشأن الشمول المالي، واتخذت اتجاهات مختلفة ولكنها متكاملة، على النحو التالي:

- **الاتجاه الأول:** ركز على الجهات المنوط بها الشمول المالي: حيث يعرف الشمول المالي بأنه الإجراءات التي تتخذها الجهات الرقابية لتعزيز وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى المستفيدين منها بما يتناسب مع احتياجاتهم، وأن مسؤولية تقديم تلك الخدمات والمنتجات تقع على عاتق البنوك المركزية والتي يجب عليها وضع إستراتيجية تتضمن تهيئة البيئة التشريعية، والبنية

التحتية المناسبة وإنشاء قواعد البيانات اللازمة، ووضع إجراءات لتحقيق الحماية المالية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦؛ Baag and Kandpat, 2017; Yua et al., 2023)

الاتجاه الثاني: ركز على الهدف من الشمول المالي: حيث يعرف الشمول المالي على أنه تقديم خدمات ومنتجات مالية متنوعة للطبقات الفقيرة بشكل دائم، وبتكلفة يمكن تحملها دمج هذه الشريحة من المجتمع في الاقتصاد القومي، وبما يحقق التنمية المستدامة من خلال توجيه الموارد المتاحة وخدمة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية (المعصر اوي، ٢٠١٩؛ Bhattacharyya et al., 2019; Alaghbari, et al., 2023).

- الاتجاه الثالث: ركز على خصائص الخدمات التي يوفرها الشمول المالي: حيث يعرف الشمول المالي بأنه عملية يتم بواسطتها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتصف بالوقت المناسب، والتكلفة التي يمكن تحملها، بالشكل الكافي، وواسعة النطاق، ويتوافر فيها التنوع لتلبية احتياجات المستفيدين منها وتتصف تلك الخدمات والمنتجات بالعدالة والشفافية (إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٨؛ Chen : ٢٠١٨; Celerier et al., 2019; Akosile, et al., 2023; et al., 2023).

-الاتجاه الرابع: ركز على الأطراف المستفيدة من الشمول المالي: حيث يعرف الشمول المالي بأنه قدرة الأفراد والشركات من الحصول على خدمات ومنتجات مالية مفيدة تلبي احتياجاتهم فيما يتعلق بالمعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين بشكل دائم وتحت رقابة، وأن تلك الخدمات والمنتجات تقدم على نطاق واسع ليشمل جميع الأفراد والشركات في المجتمع ولاسيما الشرائح المهمشة ومحدودة الدخل (World Bank, 2014; Howell , 2019; Agarwala et al., 2023; Niankara, 2023:)

ومما سبق، يمكن القول بأن الشمول المالي هو نظام بيانات متكاملة يتم من خلالها تيسير المعاملات المالية للأفراد والمنشآت الصغيرة يجعلها تتم إلكترونياً بتوفير خدمات ومنتجات مالية تتصف بالعدالة والشفافية، وفي التوقيت المناسب، وبتكلفة يمكن تحملها بالنسبة للأفراد والشركات، وطبقاً لإستراتيجية واضحة ومحددة من قبل الجهات الرقابية بما يحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدول.

٢/٢/٦ أهداف الشمول المالي: تسعى الجهات الرقابية المنوط بها تطبيق الشمول المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

-تحقيق الاستقرار المالي للاقتصاد القومي من خلال إنشاء قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة، والحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحمل الصدمات والاختلالات المالية (إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٨).

-تحقيق النزاهة والسلامة من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي، وتيسير المعاملات المالية للأفراد والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (خليل، ٢٠١٥).

-تحقيق الحماية المالية للعملاء من خلال التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً، وتنظيم العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات، ويحصل العملاء على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر (إبراهيم و الصعيدي، ٢٠١٨).

-تحقيق التوافق مع توجهات الدولة نحو الاهتمام الأكبر بالفقراء والمهمشين والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الاستفادة من الموارد الداخلية غير المستخدمة للدولة لتحسين الأوضاع الاقتصادية (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦).

٣/٢/٦ الآثار الإيجابية للشمول المالي: تتعدد الآثار الإيجابية التي يحققها الشمول المالي طبقاً للأطراف ذات العلاقة به، سواء كانت المقدمة لخدماته ومنتجاته أو المستفيدة منها، وانعكاس تلك الآثار على المستوى القومي، وتتمثل الآثار الإيجابية طبقاً لأطراف الشمول المالي في الآتي:

البنوك التجارية: يساهم الشمول المالي في تحسين أداء البنوك التجارية من خلال تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، وتجنب التعرض لمخاطر التركيز بتنوع محافظ الأصول والالتزامات بما يكفل توزيع المخاطر، وبناء قواعد بيانات متكاملة لقياس مستويات الشمول المالي بجانب العرض

والطلب للأفراد والشركات، ودعم كفاءة النظام المالي بالبنوك فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات والمعاملات المالية التي يتم استخدامها، وحاجته إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي للبنوك بما يدعم الاستقرار المالي ويعزز الثقة في التعامل بين العملاء والبنك (البنك المركزي، ٢٠١٧ أ: على، ٢٠١٩)

العملاء: يساهم الشمول المالي في تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتحقيق الاستقرار المالي والذي يصعب تحقيقه مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية مثل سكان المناطق الريفية، والمجموعة الأقل حظاً في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥ ب: إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٨)

الاقتصاد القومي: يساهم الشمول المالي في الحد من حدوث الأزمات المالية التي تنشأ نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، وتجنب حدوث صدمات تؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار، والحد بشكل كبير من تأثير تلك الصدمات على الموازنة العامة للدولة واستقرار أسعار الصرف (إبراهيم والصعيدي، ٢٠١٩)، وإتاحة الفرصة لحسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوظيفها بالشكل الملائم للأهداف الاقتصادية والاجتماعية بالدولة (Ajouz, et al., 2023).

٤/٢/٦ تعزيز الشمول المالي ومقوماته:

يقصد بتعزيز الشمول المالي توفير المقومات أو العوامل التي تمثل مرتكزات لتهيئة بيئة التطبيق له، والتي تجعل تطبيقه أكثر سهولة وتزيد من فاعليته في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منه (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨)، وتتمثل تلك المقومات في الآتي:

-**التثقيف والتوعية المالية:** بإصدار تعليمات تعريفية للشمول المالي موجهة إلى العملاء والعاملين بالقطاع المالي، والتنسيق مع البنوك للتواجد في المناطق النائية والمهمشة والأقاليم، وفتح حسابات للعملاء الجدد بدون مصاريف، وبدون حد أدنى لفتح الحساب (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦)، ويتطلب التثقيف المالي معلومات عن طبيعة وأنواع الخدمات والمنتجات المالية المقدمة، ومزايا التعامل عليها، وتكاليف الحصول عليها، وأساليب الحصول عليها، والموارد البشرية بالبنك المنوط بها تقديم تلك الخدمات والمنتجات المالية (رمضان، ٢٠١٩).

-حماية العميل مالياً: توفير تدابير فعالة لصياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات، وتوضيح الفرق بين أصل القرض والفائدة (Chen, et al.,2023), وأن حماية العميل مالياً تتطلب توافر المعلومات اللازمة والدقيقة للعميل في جميع مراحل تعامله مع البنك، اطلاع العميل على المزايا والمخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية، وتوافر نظام معلوماتي لإبقاء العميل على اتصال دائم لإبقائه على علم بكافة التحديات والتغيرات التي تطرأ على الخدمات والمنتجات المالية والمخاطر المرتبطة بها بصورة منتظمة (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩) ومعلومات عن نتائج نشاط البنوك التجارية من حيث الربحية والسيولة والاقتراض وأنواع الحسابات بالبنوك، وخصائص القروض من حيث الضمان، والمدة الزمنية، وجدول السداد (البنك المركزي المصري، ٢٠١٧ أ).

-النزاهة والسلامة في المعاملات المالية: بالالتزام بالتوصيات المتفق عليها دولياً والمصممة للسيطرة على إساءة استخدام النظام المالي العالمي، والتوصيات بشأن مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب،

وأن ذلك يتطلب توافر معلومات بشكل دوري منتظم عن كل من المخاطر المرتبطة بنشاط البنك بشكل عام والخدمات والمنتجات المالية بشكل خاص (البنك المركزي المصري، ٢٠١٨)، ومخاطر التشغيل بتوفير المعلومات اللازمة عن الموارد البشرية وقدرتها على تطبيق أدوات الشمول المالي (عبد الهادي، ٢٠١٩).

-الاستقرار المالي: يتطلب الشمول المالي وجود استقرار مالي للبنوك التجارية من خلال الحد من الاختلال في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، والحد من صدمات النظام المالي والتي قد تتفاقم بشكل كبير بسبب عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة، مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار (إبراهيم والصعيد، ٢٠١٨)، وأن سلامة المركز المالي للبنوك ومستوى السيولة والربحية ومؤشرات الأداء المالي الأخرى الجيدة للبنوك تمثل محددات رئيسية للاستقرار المالي، وأن الإفصاح عن تلك المتغيرات له آثاراً إيجابية على فاعلية الشمول المالي في المجتمع (خليل، ٢٠١٩: Akosile,et al.,2023).

٣/٦ التقارير المتكاملة وتعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية:

تعد المحاسبة من العلوم الاجتماعية التي تتصف بالتطوير والاستجابة للمتغيرات والمستجدات في البيئة المحيطة والمؤثرة في نشاط المنشآت محل التطبيق، ومن هذا المنطلق فإن التقارير المتكاملة تؤدي دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي كأحد المستجدات في بيئة أعمال البنوك، وتحقيق مقوماته من خلال توفير معلومات على درجة عالية من الدقة والملاءمة تؤدي إلى حماية العملاء مالياً، وتحقيق الدمج بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء المعلومات الإدارية مما يسهل تحقيق نموذج الأعمال، وتوفير الوقت للموظف والعميل وتحقيق النزاهة والسلامة في المعاملات البنكية، وزيادة القدرة على تحليل الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر مما يسهل حصولها على التمويل اللازم، كما يلي:

١/٣/٦ التقارير المالية وتعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية:

تتبع أهمية التقارير المالية بالبنوك التجارية من طبيعة الخدمات والمنتجات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام المالي، حيث يعد الإفصاح الإلزامي الوسيلة الأساسية والموثوق

فيها للتعبير عن المركز المالي والسيولة وقدرة الإدارة على استغلال موارد البنك وتوليد الأرباح، مما يوفر مؤشرات أداء تساهم في تقييم الاستقرار المالي، ومن ثم القدرة على تقديم خدمات ومنتجات مالية لفئات عديدة مهمشة يمكن دمجها في الاقتصاد القومي، بالشكل الذي يعمل على حسن تخصيص الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على النحو التالي:

- **الإفصاح عن المركز المالي:** إن تحديد قيمة رأس المال والأصول والالتزامات، يمكن من التعرف على مدى نجاح الإدارة في إدارة أموال البنك وتخصيصها في الاستثمارات المناسبة بما يعزز حماية العميل مالياً، كما تمثل قيم الأصول المفصح عنها الضامن الأساسي للعملاء في استرداد ودائعهم، وحماية العملاء مالياً من أية مخاطر تواجه النشاط المصرفي، وبث الطمأنينة لدى جميع المتعاملين مع البنك في قدرة البنك على مواكبة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال (Yua et al.,2023).

إن ترتيب بنود الميزانية والذي يوضح الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين بشكل تنازلي حسب درجة سيولتها ومقارنة أرقام السنة الحالية بأرقام السنة السابقة، وعدم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات إلا في حالة وجود حق قانوني لإجراء المقاصة، وإظهار الأرصدة مع البنوك الأخرى والتمييز بين أنواع الأصول حسب الغرض منها، يقدم صورة متكاملة وشفافة للعملاء عن سلامة المركز المالي، ويمكنهم من تحديد وقياس

مخاطر رأس المال وكفايته (لحسن وقدر، ٢٠١٧)، كما يسهم الإفصاح عن حجم الأصول البنكية وتنوعها في الحد من الفشل المصرفي أو الضعف المصرفي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العكس فإن معلومات المركز المالي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي من وجهة نظر العملاء والمستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة في إطار الشمول المالي (Agarwala, et al.,2023).

وبناءً على ما سبق، يخلص الباحثان إلى أن الإفصاح عن المركز المالي للبنوك التجارية طبقاً للميزانية المتضمنة في تعليمات البنك المركزي، وترتيب بنود الأصول والالتزامات طبقاً لسيولتها، والمخاطر المرتبطة بالأصول، يدعم الشمول المالي من خلال تحقيق الاستقرار المالي للبنك، وحماية العملاء مالياً من المخاطر التي تواجه البنك.

- **الإفصاح عن الربحية:** توضح قائمة الدخل مقارنة نتيجة النشاط للسنة الحالية بالسنة السابقة، وتبين لمستخدميها والعملاء الأرباح التشغيلية التي حققها البنك و الإيرادات غير التشغيلية، والمصروفات غير التشغيلية التي تحملها البنك للوصول إلى الأرباح الصافية، ومن ثم توزيعها على البنود المختلفة بما يعزز حماية العميل مالياً من خلال تحديد البنود الأكثر تأثيراً في تحديد الأرباح الصافية (Agarwala et al.,2023)، وتقديم صورة شاملة عن نتائج النشاط لتقييم قدرة الإدارة على توليد الأرباح من خلال التوظيف الأمثل للموارد في الاستثمارات التي تدر أكبر عائد ممكن في ظل مستوى مخاطر مقبول.

إن الإفصاح عن الربحية ضروري لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع تحقيق الاستقرار المالي ومواصلة مزاوله النشاط والبقاء في بيئة الأعمال ولاسيما مخاطر الائتمان، ومخاطر الاستثمار، ومخاطر السرقة والاختلاس، ومخاطر سعر الفائدة، ومدى الاستقرار المالي الذي يتمتع به البنك والنظام المالي ككل (Shihadeh,2023) كما يوفر الإفصاح عن الربحية مقياس لكفاءة الإدارة في توظيف موارد البنك في ظل مراعاة عاملي السيولة والربحية، مما يزيد من ثقة العملاء وحمايتهم مالياً، وثقة الجهات الرقابية حيث يعد ذلك مؤشراً بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح (سيف الإسلام).

٢٠١٩)، وتمثل الربحية عاملاً ضرورياً للحصول على رأس المال مستقبلاً، من خلال إعادة استثمار الأرباح بصفة مستمرة لتحقيق التمويل الذاتي، وتكوين الاحتياطات الداعمة لرأس المال ومدى تطورها عبر السنوات، مما يحد من مخاطر كفاية رأس المال، ويزيد من قدرة البنك على تحمل تبعات الشمول المالي (Niankara, 2023).

إن الاهتمام بربحية البنك التجاري لا يقتصر على المساهمين والجهات الرقابية فقط بل يمتد للعملاء الذين يسعون للحصول على خدمات ومنتجات مالية، فهم يرغبون في التعامل مع بنك يتمتع باستقرار مالي، يمكنه من مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات (Shihadeh, 2023)، كما تعد ربحية البنك محصلة لمجموعة من متغيرات بنكية تتمثل في تطبيق سياسات وإجراءات بنكية مرنة، واستخدام فعال لتكنولوجيا حديثة في مجال تداول العملات الالكترونية وماكينات الصرف الآلي، والتدريب المستمر للعاملين بما يسمح بالاستجابة السريعة للمتغيرات الحديثة في بيئة العمل (شحاتة، ٢٠١٩).

ومما سبق يمكن القول بأن الإفصاح عن بنود قائمة الدخل طبقاً لمتطلبات البنك المركزي مبنية على إيرادات ومصروفات تشغيلية، وإيرادات ومصروفات غير تشغيلية تدعم الشمول المالي من خلال تحقيق الاستقرار المالي وبث الثقة لدى العميل بحمايته مالياً.

- **الإفصاح عن السيولة:** تعتبر طلبات القروض والسحب من الودائع وتقديم الخدمات والمنتجات المالية وراء حاجة البنك التجاري للسيولة النقدية، فإذا كان البنك غير قادر على مقابلة تلك الطلبات فإنه يجد نفسه في موقف تنافسي ضعيف بالمقارنة مع البنوك الأخرى، بالإضافة إلى فقد ثقة المودعين والعملاء (سيف الإسلام ٢٠١٩).

وتعتبر السيولة البنكية مؤشراً هاماً قدرة البنك على مواكبة التطورات الحديثة لاسيما تقديم خدمات ومنتجات مالية متنوعة وبشكل تكنولوجي وتحمل تبعات تلك التطورات والاستجابة السريعة لها، بما يعزز الموقف التنافسي للبنك في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية (Chen et al., 2023).

ويسهم الإفصاح عن السيولة في تحديد مؤشرات بشأن مدى الالتزام بتعليمات البنوك المركزية بشأن نسبة الاحتياطي النقدي، ونسبة السيولة القانونية، وحجم السيولة المتوافرة لمقابلة السحب من الودائع وتلبية طلبات عملاء الخدمات والمنتجات المالية، وتقييم قدرة الإدارة على توظيف الموارد المتاحة، والاستفادة من الآثار الايجابية للتطورات التكنولوجية، وتنوع الخدمات والمنتجات المالية في ظل تحقيق الشمول المالي (Niankara, 2023).

وبناءً على ما سبق، فإن البنوك التجارية في مصر تفصح عن قائمة التدفقات النقدية متضمنة صافي التدفق النقدي من الأنشطة البنكية المختلفة سواء العمليات التشغيلية، أو العمليات التمويلية، أو العمليات الاستثمارية، وكذلك مؤشرات السيولة طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بما يزيد من قدرة العميل على تحديد مصادر التدفقات النقدية وأوجه استخدامها، وقدرة البنك على توليد التدفقات النقدية، والقدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، مما يبث الطمأنينة لدى العميل عند التعامل مع البنك، وتقديم صورة واضحة عن موقف السيولة للبنك وقدرته على تحمل تبعات الشمول المالي.

- **الإفصاح عن المخاطر:** تمثل المخاطر البنكية أحد العوامل الأساسية التي تهدد الاستقرار المالي ومن ثم صعوبة تحقيق الشمول المالي، حيث يتعرض النشاط المصرفي لمجموعة من المخاطر يقوم البنك بتحديد وقياسها والإفصاح عنها بهدف تدعيم الاستقرار المالي وحماية العميل مالياً وتقديم صورة صحيحة عن نشاطه، وهي على النحو التالي:

- مخاطر السيولة: تتمثل في عدم الاحتفاظ نقدية كافية، والقدرة على الاقتراض لمواجهة مسحوبات الودائع، والطلب على القروض والاحتياطيات النقدية الأخرى (Shihadeh, 2023)، وأن الإفصاح عن المواعمة الزمنية لإدارة الأصول والالتزامات والتدفقات النقدية المطلوبة، والسيطرة على مصادر واستخدامات البنك من الودائع من خلال إعطاء أولوية عند توظيف تلك الأموال للاستثمارات ذات العائد المضمون، ووضع آلية للتحكم في إدارة مخاطر السيولة (Alaghbari, et al., 2023) ويساهم الإفصاح بالقوائم المالية في تطبيق معيار عالمي للسيولة طبقاً لمتطلبات بازل ٣ من خلال تطبيق مؤشرين وهما نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستثمر، مما يزيد من تحديد وقياس مخاطر السيولة لحماية العملاء مالياً ودعم الاستقرار المالي للبنك (إبراهيم والصعيدى، ٢٠١٨).
- مخاطر كفاية رأس المال: ترتبط مخاطر عدم الملاءة في رأس المال بمخاطر جودة الأصول، وكلما زاد مقدار رأس المال المطلوب تزيد قدرته على مزاولة نشاطه (Hassan and LU, 2023) ويوفر الإفصاح الإلزامي معلومات عن الأرباح الموزعة ومقدار الأرباح المحتجزة، وإجمالي الأصول، ورأس المال الخاص بالبنك مما يوفر مؤشرات لقياس كفاية رأس المال من خلال نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، ونسبة رأس المال الخاص إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، ونسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (قاسم، ٢٠١٨)، وتساهم المعلومات التي يوفرها الإفصاح الإلزامي في تدعيم متطلبات بازل ٣، بما يدعم الاستقرار المالي من خلال تحديد كل من:
 - رأس المال الأساسي الذي يقتصر على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة مضافاً إليها الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، ورأس المال العامل الذي يقتصر على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر وأية متطلبات للغير على البنك (Ghazali and Leang, 2023).
 - تغطية مخاطر الجهات المقترضة وتمويل السندات وتغطية الخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال (إبراهيم والصعيدى، ٢٠١٨).
 - تحديد نسبة رافعة تمويلية بسيطة وشفافة لتكون مقياساً تكميلياً لمتطلبات رأس المال المستندة إلى المخاطر، بهدف تعزيز متطلبات رأس المال وعدم التأثير في النظام المالي والاقتصادي بشكل عام (Yua et al., 2023)
 - تحديد الاحتياطيات للمخاطر المتوقعة أثناء فترات الرواج تحسباً لفترات الركود عندما تتدهور نوعية القروض، لتكوين منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال تكوين الاحتياطيات وعدم توزيع الأرباح، حيث يضاعف هذا العازل من استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود والأزمات ويدعم الاستقرار المالي للبنك (إبراهيم، والصعيدى، ٢٠١٨).
- مخاطر التشغيل: وتمثل المخاطر الناتجة من ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص أو الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، وأن الإفصاح عن معلومات إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك والرقابة على التكاليف الإنتاجية وإجمالي الأصول، وإجمالي المصروفات يمكن من تحديد وقياس مخاطر التشغيل (Ghazali and Leang, 2023).

ومما سبق، يمكن للباحث القول بأن التقارير المالية توفر معلومات عن المركز المالي، والربحية، والسيولة، والمخاطر تساهم في حماية العميل مالياً، وتقديم صورة متكاملة عن أنشطة البنك بما يدعم الاستقرار المالي، وحماية العملاء مالياً، وجميعها تمثل مقومات هامة يحتاج إليها تطبيق وتعزيز الشمول المالي.

٢/٣/٦ تقرير الاستدامة وتعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية:

إن سمعة البنك التجاري تتأثر بعدة جوانب تشمل الإدارة، والنزاهة والسلامة المالية، وتنوع وجودة المنتجات المالية، وحسن معاملة الموظفين، مما يتطلب معلومات عن تلك الجوانب لزيادة ثقة العملاء بالبنك (Akosile and Zain, 2023)، وتمثل معلومات الاستدامة التي يجب الإفصاح بالبنك في الآتي:

- **مؤشرات الشمول المالي:** إن الشمول المالي يعمل على تنوع وتحسين الخدمات والمنتجات المالية والوصول إلى شرائح جديدة من المجتمع، وتحقيق العديد من الآثار الايجابية على أداء البنوك التجارية منها الوصول بالانتماء إلى كافة القطاعات المختلفة بالمجتمع، وتوفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك لتسهيل طرح منتجات مالية جديدة للعملاء (عبدالصادق، ٢٠٢٠)، ويساهم الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي في تعزيز شفافية التقارير المالية، وتحسين جودة الأداء للبنوك التجارية بما يعزز الشمول المالي، على النحو التالي: (Ghazali and Leang, 2023).

● يساهم الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي في تحفيز البنوك على تطبيق الشمول المالي، والعمل على توفير المقومات أو الركائز الأساسية لكي يحقق الهدف المرجو منه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

● يعمل الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على نشر ثقافة الشمول المالي من خلال الخطط والبرامج التوعوية والتثقيفية للتعرف على الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية بالمجتمع.

● يعتمد الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي إلى تحسين صورة البنك وتعزيز موقفه التنافسي وتحسين جودة الأداء به.

يساهم الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي إلى زيادة ثقة العملاء والمستثمرين الحاليين والمرتقبين بالتقارير المالية المنشورة، والاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالبنك.

● يؤدي الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي إلى توفير معلومات مالية وغير مالية عن مدى تعميم الخدمات والمنتجات المالية لمختلف فئات المجتمع بما يعزز السلامة والنزاهة في المعاملات البنكية.

ويتضمن الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي الآتي: (إبراهيم، ٢٠١٨: إبراهيم والصعيد، ٢٠١٨: Ajouz, et al., (2023

■ معلومات أنشطة وبرامج الشمول المالي بالبنك: وتشمل الإفصاح عن خطة وبرامج البنك لنشر الثقافة المالية بين العملاء، والإفصاح عن خطة وبرامج البنك لحماية مستخدمي المنتجات والخدمات المالية، والإفصاح عن فروع البنك والتنوع الجغرافي لها وتحديد هل وصلت إلى مناطق جديدة أم لا؟، من خلال مقارنة ذلك بالسنوات السابقة للتحقق من انتشار أوسع للبنك، والإفصاح عن عدد مكينات الصرف الآلي للبنك والتوزيع الجغرافي لها وهل وصلت إلى مناطق جديدة لها أم لا؟، من خلال المقارنة بالسنوات السابقة.

■ معلومات عن الخدمات والمنتجات المالية: وتشمل الإفصاح عن أحدث الخدمات والمنتجات المالية الجديدة والمعتمدة على التكنولوجيا مثل عدد نقاط البيع، وعدد الحسابات المصرفية للعملاء، وعدد بطاقات الائتمان للعملاء، وعدد بطاقات الخصم للعملاء، وعدد حسابات الهواتف الذكية، والإفصاح عن البرامج التي تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز بشكل خاص على التعاون مع مؤسسات التمويل الأصغر، والأفكار التجارية التي تهدف إلى حل مشكلات اجتماعية، والإفصاح عن التسهيلات البنكية الإضافية للمجموعات المستهدفة في الشمول المالي، والإفصاح عن حملات البنك التي تستهدف دمج سكان المناطق النائية وأصحاب الحرف والصناعات الصغيرة في الخدمات الرسمية مثل تقديم أي تسهيلات إضافية وتشجيعهم على استخدامها برامج التدريب حول كيفية استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والإفصاح عن برامج دعم الأعمال التقليدية للحرف اليدوية والفنون الشعبية التي تهدف توليد الدخل وفرص العمل لمجموعات السكان المعنية.

■ معلومات عن نسب وتحليلات الشمول المالي: وتشمل الإفصاح عن عدد الحسابات الجارية أو الاستثمارية مقارنة بالسنوات السابقة، والإفصاح عن المدفوعات والتحويلات المالية مقارنة بالسنوات السابقة، والإفصاح عن عمليات التمويل والائتمان في صورة مقارنة مع السنوات السابقة.

■ معلومات مالية عن الشمول المالي: وتشمل الإفصاح عن حجم القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات، والإفصاح عن حجم المدخرات من قبل الأفراد، والإفصاح عن حجم المحفظة الائتمانية بالبنك، والإفصاح عن حجم الائتمان المفعل كنسبة من القروض الممنوحة، والإفصاح عن تكاليف الندوات والبرامج التثقيفية للعملاء.

■ معلومات عن تأثير الشمول المالي على أداء البنك: وتشمل الإفصاح عن مؤشرات الربحية والسيولة وجودة الأصول، والعائد على الأصول، ومتوسط حق الملكية، وصافي الربح، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، وإجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، والقروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ومخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة.

- **الموارد البشرية للبنك:** تنبع أهمية الإفصاح عن الموارد البشرية للبنك التجاري من دورها الهام في نجاح البنك واستمراره في ممارسة النشاط في ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة في بيئة الأعمال، والتحول إلى اقتصاد المعرفة، وأصبح الإفصاح عن الموارد البشرية بالبنك مؤشراً على اهتمام البنك بعملائه وقدرته على استغلال الفرص المتاحة، وكسب ميزة تنافسية (Ajouz, et al.,2023), ويحقق الإفصاح عن الموارد البشرية أثراً إيجابياً عن أداء البنك واستيعابه لخدمات ومنتجات الشمول المالي والقدرة على تحمل تبعاته من خلال الآتي:

- توفير مؤشراً عن قدرة البنك على استقطاب واختيار وتطوير العاملين الذين يمكنهم المساهمة بشكل فعال في تقدم البنك وتحقيق أهدافه، بما يمكن البنك من تعظيم قيمة الموارد البشرية من استغلالها بشكل أمثل للوصول إلى أقصى نتائج ممكنة، ويكون معيار كفاءتها هو معيار التغيير في قيمة هذه الموارد من فترة لأخرى (Chen et al.,2023).
- يعد الإفصاح عن الموارد البشرية للبنك أمراً هاماً لمستخدمي التقارير المالية للبنك، حيث تمثل تلك المعلومات مصدراً أساسياً لاتخاذ القرارات السليمة ذات العلاقة بمصالحهم مع البنك لان تعاملاتهم البنكية تتم من خلال التعامل المباشر مع العاملين بالبنوك (Baditoui et al.,2020).

- يمثل توافر الكوادر البشرية المؤهلة علمياً وعملياً بالقدر اللازم أحد المتطلبات الأساسية للتعامل البنك مع التطورات الحديثة لاسيما الشمول المالي، بما يتطلبه من قدرة على التعامل مع قطاع كبير من العملاء على اختلاف ثقافتهم ومستوى الدخل، وفهم التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات والمنتجات المالية، ونشر ثقافة الشمول المالي Alaghbari et al., 2023).
 - يساهم الإفصاح عن الموارد البشرية في تحديد وقياس مخاطر التشغيل التي تمثل أحد المقومات لتطبيق الشمول المالي (Elkmash and Mohamed, 2023).
 - **الرؤية التنظيمية والبيئة الخارجية:** إن الإفصاح عن رؤية ورسالة البنك، وهيكلك الملكية والهيكل التنظيمي، وثقافة وأخلاقيات وقيم البنك، والأنشطة الرئيسية والأسواق، والبيئة التنافسية والموقف السوقي، وعدد العاملين، والعوامل الخارجية الهامة والتي تتضمن السياق القانوني والتجاري والاجتماعي والبيئي والسياسي الذي يؤثر في قدرة البنك مواكبة المتغيرات الجديدة ومنها الشمول المالي، ومن ثم القدرة علي خلق القيمة (إبراهيم، ٢٠١٨).
 - **الحوكمة:** يجب أن يصف التقرير هيكل القيادة بالبنك، والمهارات والخبرات والقدرات لدى المسؤولين عن الحوكمة، والطريقة المستخدمة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتأسيس ومراقبة ثقافة البنك بما في ذلك موقفه تجاه المخاطر، وآليات التعامل مع قضايا النزاهة والقضايا الأخلاقية، والتصرفات التي قام بها المسؤولين عن الحوكمة للتأثير علي ومراقبة التوجه الاستراتيجي للبنك ومدخله لإدارة المخاطر، ومدى تحمل المسؤولين عن الحوكمة للمسؤولية عن تشجيع الابتكار، مما يبث الطمأنينة لدي عملاء البنك بشأن النزاهة والسلامة المالية في معاملات الشمول المالي Chen, et al., 2023).
 - **المخاطر والفرص:** ما هي المخاطر والفرص التي تؤثر على قدرة المنشأة على خلق القيمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وكيف تتعامل المنشأة معها؟. وهنا ينبغي أن يتم الإفصاح عن المخاطر والفرص الرئيسية سواء كانت داخلية أو خارجية، والخطوات المتبعة للتخفيف من أو إدارة المخاطر وخلق القيمة من الفرص الرئيسية (Mohamed, 2023).
 - **الأهداف الإستراتيجية وتخصيص الموارد:** إن الإفصاح عن الأهداف الإستراتيجية للبنك والاستراتيجيات المطبقة أو التي ينوي تطبيقها لتحقيق هذه الأهداف، وخطط تخصيص الموارد التي لديها لتطبيق هذه الإستراتيجية، وكيفية قياس الانجازات والنتائج المستهدفة، والعلاقة بين إستراتيجية البنك وخطط تخصيص الموارد المتاحة، يجعل المتعاملين على علم بسياسات إدارة الموارد البنكية والحفاظ عليها وتميئتها ومنها الموارد والإمكانات المتاحة للشمول المالي Akosile and (Zain, 2023).
 - **النظرة المستقبلية:** إن يتم الإفصاح عن التحديات والمخاوف المحتمل أن تواجه البنك أثناء تنفيذ استراتيجيته وتحديد آثارها المحتملة على نموذج أعماله وأدائه في المستقبل، يوفر معلومات للعملاء عن توقعات البنك تجاه البيئة الخارجية، وكيف يؤثر ذلك على البنك، ومدى قدرة البنك على الاستجابة للتحديات والمخاوف التي تتعلق بالشمول المالي (Chen, et al., 2023).
- يخلص الباحثان مما سبق، أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير معلومات تساهم في التثقيف المالي للعملاء وتحقيق النزاهة والسلامة في المعاملات المالية للعملاء بما يعزز من الشمول المالي بالبنوك التجارية.

٤/٦ أثر التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي على نموذج الأعمال بالبنوك المسجلة بالبورصة المصرية:

لا يمكن إنكار حاجة البنوك إلى التعبير بوضوح عن نموذج أعمالها، ففي ظل العالم الديناميكي الذي يمر بتغير مستمر تواصل العديد من البنوك الكفاح من أجل توضيح الغرض منها، وكيفية توليد المنافع وتقديم الثروة للمساهمين وخدمة العملاء. ولا شك أن إنشاء نموذج أعمال واضح والإفصاح عن جميع جوانب العمل يستغرق وقتاً وجهداً لتحقيق الهدف الصحيح، ولقد بدأ عدد متزايد من البنوك هذا التحدي، وتخطو خطوات جادة في إنشاء نماذج أعمال توصل كيفية عمل البنك وما تعتمد عليه والقيمة التي تنتسها (PWC, 2016).

وللتعرف على ماهية نموذج الأعمال وعلاقة التقارير المتكاملة بالبنوك، تتناول الدراسة مفهوم نموذج الأعمال، والأمر الهامة التي يجب مراعاتها عند وضع نموذج الأعمال، وأهمية نموذج الأعمال، وكيف تساهم التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاسه على نموذج الأعمال وجعله مرناً.

١/٤/٦ مفهوم نموذج الأعمال: يعرف المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة نموذج الأعمال لأي منشأة بأنه نظام لتحويل المدخلات من خلال أنشطتها التجارية إلى مخرجات ونتائج تهدف إلى الوفاء بالأولويات الاستراتيجية للمنظمة وخلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل (IIRC, 2013). وفيما يلي نوضح المقصود بكلا من المدخلات والأنشطة التجارية والمخرجات والنتائج (CIMA, 2014):

- **المدخلات:** هي الموارد والعلاقات، أي رؤوس الأموال التي تعتمد عليها المنشآت أو التي توفر مصدراً للتميز.
- **أنشطة الأعمال:** هي ما تفعله المنشأة، وكيف تعمل على خلق قيمة لنفسها ولأصحاب المصالح بما في ذلك المجتمع.
- **المخرجات:** تتضمن المنتجات والخدمات الأساسية للمنشأة وأياً من المنتجات الثانوية أو النفايات والانبعاث التي تحتاج إلى مناقشتها في ضوء الأهمية النسبية.
- **النتائج:** يمكن أن تكون النتائج داخلية (مثل معنويات العاملين والإيرادات والتدفقات النقدية وسمعة المنشأة) وخارجية (مثل رضا العملاء، و مدفوعات الضرائب، والولاء للعلامة التجارية، والآثار البيئية والاجتماعية) سواء كانت إيجابية تؤدي إلى زيادة في رؤوس الأموال وبالتالي تخلق القيمة، أو كانت سلبية تؤدي إلى نقص في رؤوس الأموال وبالتالي نقص القيمة.

٢/٤/٦ الأمور الهامة التي يجب مراعاتها عند وضع نموذج الأعمال: هناك بعض النقاط الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند وضع نموذج الأعمال، والتي يمكن أن تحسن من فعالية وقابلية وصف نموذج الأعمال للقراءة والفهم تتضمن ما يلي (PWC, 2016: IIRC, 3013):

- التحديد الواضح للعناصر الرئيسية لنموذج الأعمال، مع التركيز على ما يجعل المنشأة أو البنك متميزاً.
- تقديم نظرة عامة مفهومه على ما تقوم به المنشأة أو البنك، وكيفية تنظيمها، وسوق العمل.
- رسم تخطيطي بسيط يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنموذج الأعمال، مدعوم بشرح واضح لأهمية هذه العناصر للبنك.
- تحديد الموارد والعلاقات الأساسية اللازمة لنجاح الأعمال على المدى الطويل.

- شرح كيف يتم إنشاء القيمة ومن الذي يستفيد منها.
- جعل نموذج الأعمال مرناً، وعدم التردد في تغيير نموذج الأعمال ليعكس ديناميكيات العمل وبيئة الأعمال المتطورة.
- النظر في وشرح كيفية ارتباط نموذج الأعمال بالأهداف الإستراتيجية، والمخاطر التي تواجه نجاح البنك.

٣/٤/٦ أهمية نموذج الأعمال: يجب أن يكون الفهم الدقيق لنموذج الأعمال محور اهتمام مجلس الإدارة لأن ذلك يحقق العديد من المنافع من أهمها (Niankara, 2023):

- تركيز نموذج الأعمال على المدخلات والأنشطة والمخرجات والنتائج يساعد مجلس الإدارة على تحديد ما إذا كانت أنشطة المنشأة تتماشى بشكل فعال مع تحقيق الأولويات الإستراتيجية وخلق القيمة في الأجل الطويل.
- يوفر تحليل نموذج الأعمال إطاراً قوياً لتحديد المخاطر ونقاط الضعف والفرص والعلاقات الرئيسية وسلسلة التوريد وقضايا البيئة الخارجية التي يعتمد عليها النجاح طويل الأجل للمنشأة.
- من المرجح أن تستند المناقشات الإستراتيجية إلى الواقع عندما يكون هناك فهم قوي لكل العوامل التي تساهم في نجاح الأعمال أو تحد منه، وهذا سوف يجعل الأولويات الإستراتيجية يجري تحديدها بشكل أكثر فعالية في سياق الأعمال.
- الفهم الدقيق لنموذج الأعمال يدعم التفكير المتكامل واتخاذ القرارات بشكل أفضل، مما يؤدي إلى إدارة أفضل للأداء.

٤/٤/٦ مؤشرات تحقيق نموذج الأعمال:

يمثل توافر مكونات نموذج الأعمال المؤشرات الأساسية للحكم على نجاحه والقدرة على تحقيق أهدافه، ويجب توافر كل مكون لاستكمال إعداد نموذج الأعمال دون إهمال أي منها لتشكيل إطاراً متكاملاً يخفف الوقت والجهد اللازمين لإعداد الخطة وتنفيذها، حيث يعد المخطط الموجه الأساسي من خلال مكوناته، فكلما تم التخطيط بشكل أدق للعناصر كانت النتيجة المتوقعة أكثر استقراراً وتحقيقاً للهدف منه، وعملية التنفيذ أكثر تنظيماً (Shibadeh, 2023) وتتمثل تلك المكونات في الآتي:

- **تحديد شرائح العملاء:** تشكل شرائح العملاء النواة الأهم في بناء مخطط نموذج الأعمال، لا بد من تحديد شرائح العملاء الأكثر أهمية من خلال نموذج الأعمال المقترح، لكي يمكن تعزيز إرضاء العملاء من خلال تقسيمهم إلى شرائح مشتركة بالاحتياجات أو السلوكيات أو أي خاصية من الخصائص الأخرى، ويمكن أن يتضمن نموذج الأعمال شرائح متعددة من العملاء، لذا لا بد من اتخاذ قرار بمزيد من الوعي حول الشرائح المستهدفة ضمن السوق والشرائح التي سيتم تجاهلها (Singh, 2017).

- **تحديد القيمة المقترحة:** يطرح عنصر القيمة المقترحة ضمن نموذج الأعمال كيفية تلبية احتياجات العميل ومعالجتها من خلال المنتج أو الخدمة المقدمة، وما هي قيمة المنتج لدى العملاء، ويساعد تقديم القيمة المقترحة على خلق أو تعزيز مكانة المنشأة في السوق المستهدف وتمييزها عن المنافسين، مع مراعاة تقديم القيمة المقترحة للعملاء بأفضل طريقة ممكنة تتناسب مع قدرات المنشآت (Niankara, 2023).

-إيجاد قنوات الاتصال: تعد قنوات الاتصال وحدات تواصل العملاء مع المنشأة، تخطيط هذه القنوات يحدد كيفية تواصل العملاء مع المنشأة، وتمتلك قنوات الاتصال دوراً أساسياً في تنمية الوعي لدى العملاء بالمنتج أو الخدمة المقدمة من خلال التواصل أو تقديم العروض التي تشكل قيمة مضافة لعملاء المنشأة، كما تشكل قنوات الاتصال مسارات منظمة لشراء الخدمات، حيث تحدد قنوات الاتصال الطريق الذي يسلكه العملاء بدءاً من طلب المنتج أو الخدمة وانتهاءً بالتسليم. إضافة إلى تحديد طرق الاتصال المتعلقة بتقديم الدعم الفني للعملاء كخدمة ما بعد البيع (Ngwenya et al., 2018).

- العلاقة مع العملاء: يوجه هذا العنصر من عناصر نموذج الأعمال نوع العلاقة التي ستبنيها المنشأة مع كل شريحة من شرائح العملاء وآلية تطويرها طوال تعامل العميل مع المنشأة. وتتعدد أنواع العلاقات مع العملاء فمنها ما يتعلق بالتعامل بشكل جماعي مع العملاء، ومنها ما يتعلق بالتعامل المخصص مع أفراد أو فئات معينة، كما تعمل بعض المنشآت على تكوين علاقة مع العملاء من خلال إشراكهم بتطوير المنتج أو الخدمة (Elkmash and Mohamed, 2023).

- تحديد مصادر الدخل: يتمثل عنصر مصادر الدخل ضمن نموذج الأعمال الجهات التي يمكن منها تحقيق الدخل للمنشأة، ولا تقتصر مصادر الدخل على بيع المنتجات والخدمات بل يمكن ممارسة أنشطة ثانوية لا تتعلق بعمل المنشأة الرئيسي لتحقيق مزيد من الإيرادات (PWC, 2016).

-تحديد الموارد الرئيسية: يتم تفاصيل الموارد التي تحتاجها المنشأة – لتقديم الخدمة أو المنتج المميز للعملاء- ضمن عنصر الموارد الرئيسية من عناصر نموذج الأعمال، وتتعدد أنواع الموارد لتشمل الموارد البشرية، الأدوات اللازمة والمعدات والآليات، المباني، الموارد المالية إضافة إلى الموارد الفكرية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية (Chen et al., 2023).

- الإفصاح عن الأنشطة الرئيسية: تنحصر مهمة هذا المكون من مكونات نموذج الأعمال بالإجابة عن التساؤل المتعلق بالأنشطة اللازمة للوصول إلى أهداف المنشأة التي تم التخطيط لها، وهذا ما يزيد من فعالية نموذج الأعمال، والنجاح عملية تخطيط الأنشطة، لا بد من ربط الأنشطة ضمن نموذج الأعمال بتحقيق القيمة المضافة للمستخدم، تحقيق الإيرادات اللازمة للمنشأة وفق الحجم المتوقع لاستثماراتها وإيراداتها إضافة للوصول إلى شرائح العملاء وتطوير العلاقة معهم والحفاظ على استمراريتها (Alaghbari et al., 2023).

-الشركاء الرئيسيين: ينظم عنصر الشركاء الرئيسيين ضمن نموذج الأعمال مجموعة المنشآت والموردين الذين يشتركون في تنفيذ الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالشركة بهدف تسهيل الحصول على الموارد وتخفيض المخاطر للحد الأدنى. وتتعدد أنواع الشراكات مع الموردين والمنشآت لتكون علاقات طويلة الأمد التحالفات الإستراتيجية بين شركات غير متنافسة أو القيام بمشاريع مشتركة بهدف تطوير عمل الشركاء وغيرها من الأمثلة (Hurghis, 2017).

- تحديد هيكل التكاليف: يتم التخطيط لجميع التكاليف المالية اللازمة لإنجاز الأعمال ضمن عنصر هيكل التكاليف في نموذج الأعمال، ويقم هيكل التكاليف طرق توليد الإيرادات، وإنشاء العروض للعملاء وتسويقها، والحفاظ على العلاقة مع العملاء (Lopes et al., 2018).

٥/٤/٦ أثر التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي على نموذج الأعمال: تساعد التقارير المتكاملة على تحقيق مرونة نموذج الأعمال بالبنوك التجارية في ظل تعزيز الشمول المالي وجعله يستجيب للتغيرات في البيئة الخارجية من خلال الآتي:

-الفهم الأفضل لعملية خلق القيمة وعلاقات البنك الحيوية: حيث تساعد التقارير المتكاملة المنشأة على فهم عملية خلق القيمة بشكل أفضل وتوصيل المعلومات والأنشطة والعلاقات المرتبطة بمنتجات وخدمات الشمول المالي، والتي يتم من خلالها إنشاء القيمة داخل البنك وخارجه (Garcia-Sanchez et al., 2018).

-التركيز على البيئة الخارجية: قد يكون الدافع وراء التغيير في الإستراتيجية هو الأنشطة الداخلية، ولكن في الغالب تكون مدفوعة بالتغيرات في البيئة الخارجية، مثل تغيير التركيبة السكانية أو قيود الموارد والطاقة، وقد تكون هذه التغييرات بمثابة مخاطر ولكنها قد تكون فرص أيضاً إذا تم تحديدها وتقييمها وإدارتها بفعالية واستخدامها لإنشاء ميزة تنافسية، وأن تركيز التقارير المتكاملة على البيئة الخارجية فيما يتعلق بمتطلبات الشمول المالي يساعد في عملية التحديد والتقييم والإدارة بالبنوك التجارية (Ghazali and Leang, 2023).

- التوجه المستقبلي: تحتاج البنوك إلى التعلم من الماضي، والتصرف في الوقت الحاضر، وأيضاً التخطيط للمستقبل، في التوجه المستقبلي التقرير المتكامل يعزز التفكير على المدى القصير والمتوسط والطويل، وكذلك يمثل أداة إدارة فعالة في ظل تحسين وتعزيز متطلبات الشمول المالي (Garcia-Sanchez and Noguera-Gamez, 2018).

-الموارد الرئيسية: أن نموذج الأعمال يعتمد على رؤوس الأموال المختلفة كمدخلات ومن خلال الأنشطة التجارية للبنك يتم تحويلها إلى مخرجات (المنتجات والخدمات المالية) ونتائج في شكل تأثيرات على رؤوس الأموال وأن تعزيز الشمول المالي يحقق ذلك للبنك (Alaghbari et al., 2023).

-العلاقة مع العملاء: يجب أن يكون نموذج الأعمال واضح ومحدد، مع التركيز على ما يجعل البنك مميزاً عن غيره من خلال التوسع في تقديم المنتجات والخدمات المالية التي يحتاج إليها العملاء (Velte, 2018).

- مصادر الدخل: يساعد تحليل نموذج الأعمال على تحديد المخاطر ونقاط الضعف والفرص والعلاقات الرئيسية وقضايا البيئة الخارجية التي يعتمد عليها النجاح طويل الأجل للبنك، والتي لها تأثير حالي أو مستقبلي على مصادر الدخل، كما أن الفهم الدقيق لنموذج الأعمال يدعم التفكير المتكامل مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل بشأن تنويع المنتجات والخدمات المالية (Chen et al., 2023).

-القيمة المقترحة: إن التقارير المتكاملة تساهم في تعزيز الشمول المالي وجعل نموذج الأعمال مرناً ويستجيب للتغير في الظروف المحيطة من خلال الفهم الأفضل لعملية خلق القيمة وعلاقات البنك الحيوية والتركيز على البيئة الخارجية والتوجه المستقبلي (Garcia-Sanchez and Noguera-Gamez, 2018).

٧- نتائج الدراسة التطبيقية:

للتحقق من دور التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي وانعكاسه على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، تم تطبيق الأساليب الإحصائية لاختبار العلاقة بين معلومات التقارير المتكاملة ومؤشرات الشمول المالي للبنوك لكلا المجموعتين (البنوك التي تفصح بالكامل عن معلومات التقارير المتكاملة، والبنوك التي لا تفصح بالكامل عن معلومات التقارير المتكاملة)، ثم تطبيق

الأساليب الإحصائية لاختبار العلاقة المتعددة بين معلومات التقارير المالية ومؤشرات الشمول المالي من ناحية ومؤشرات نموذج الأعمال من ناحية أخرى وذلك على النحو التالي:

١/٧ التقارير المتكاملة وتعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية:

تم اختبار الفرض الأول من الدراسة والذي ينص على أنه يوجد تأثير جوهري التقارير المتكاملة في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية "، وذلك بالنسبة لمجموعتي العينة كما يلي:

١/١٧ المجموعة الأولى: البنوك التجارية التي تفصح بالكامل عن معلومات التقارير المتكاملة، وجاءت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (٤)

مؤشرات الشمول المالي بالبنوك التجارية التي تفصح بالكامل عن معلومات التقارير المتكاملة

الشمول المالي إجمالي الأصول إلى	الشمول المالي إلى الأرباح السنية	الشمول المالي إلى التدفقات النقدية	البنك
٠,٢٢٣٢	٠,١٧٣٢	٠,٢٤٣٨	١. البنك التجاري الدولي (مصر)
٠,٢٠٣٧	٠,١٦٣٧	٠,٢٢٧٥	٢. البنك المصري لتنمية الصادرات
٠,١٩٧٤	٠,١٨٠٣	٠,٢٣٨٩	٣. بنك البركة مصر
٠,٢١٧٦	٠,١٧٠٧	٠,١٩٨٧	٤. بنك القاهرة
٠,٢٢٠٤	٠,١٦٧٢	٠,٢٣٥٦	٥. بنك الكويت الوطني - مصر
٠,١٨٧٦	٠,١٨٠٤	٠,٢٢٦٧	٦. بنك قطر الوطني الأهلي
٠,٢٠٨٣	٠,١٧٢٦	٠,٢٢٨٥	الوسط
٠,٠٦٥٤	٠,٠٧٣٢	٠,٠٥٤٩	الانحراف المعياري
٠,٠٠٤٣	٠,٠٠٥٤	٠,٠٠٣٠	التباين
٠,٠٠٨٧	٠,٠٠٩٨	٠,٠٠٧٣	معامل الاختلاف

(المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS)

يلاحظ من نتائج التحليل الإحصائي أن مؤشرات الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية جاءت مرتفعة ومتقاربة بين البنوك، حيث أن الوسط الحسابي لنسب أصول الشمول المالي إلى أصول البنك في هو ٠,٢٠٨٣، وتأكيداً لما سبق جاء الانحراف المعياري للنسب المختلفة منخفض ومتقارب حيث بلغ ٠,٠٦٥٤، لنسب أصول الشمول المالي إلى أصول البنك، و ٠,٠٧٣٢، نسب أرباح الشمول المالي إلى أرباح البنك، و ٠,٠٥٤٩، نسب التدفقات النقدية للشمول المالي إلى التدفقات النقدية للبنك، وهو ما أكده أيضاً معامل الاختلاف التي جاءت نتائجها ٠,٠٠٨٧، و ٠,٠٠٩٨، و ٠,٠٠٧٣، على التوالي وهي منخفضة.

و للتحقق من صحة نتائج التحليلات السابقة تم تطبيق اختبار T الإحصائي للبنوك التي تفصح عن معلومات التقارير المتكاملة, والذي جاءت نتائجه على النحو التالي:

جدول (٥)

اختبار T الإحصائي لمؤشرات الشمول المالي بالبنوك التي تفصح عن معلومات التقارير المتكاملة

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	قيمة T	البنك
Upper	Lower					
٠,٠٠٣٤	-٠,٠٠٦٤	-٠,٠٠١٥	٠,٦٠٢	٥	-٠,٥٣٣	١. البنك التجاري الدولي (مصر)
٠,٠٠٢٩	-٠,٠٠٥٦	-٠,٠٠١٧	٠,٥٢٢	٥	-٠,٦٥٥	٢. البنك المصري لتنمية الصادرات
-٠,٠٠١٥	-٠,٠٠٢٩	-٠,٠٠٤٦	٠,٠٦١	٥	-٢,٦١٣	٣. بنك البركة مصر
-٠,٠٠١٣	-٠,٠٠٢٥	-٠,٠٠٢٣	٠,٢٧٤	٥	-١,١٣٤	٤. بنك القاهرة
٠,٠٠٠٨	-٠,٠٠١٤	-٠,٠٠٣٣	٠,١٠٧	٥	-١,١٧١	٥. بنك الكويت الوطني - مصر
٠,٠٠٢٩	-٠,٠٠٥٥	-٠,٠٠١٤	١٠,٢٣١	٥	-٠,٩٢١	٦. بنك قطر الوطني الأهلي

(المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS)

تظهر نتائج التحليل الإحصائي أن قيم T جاءت قيمها سالبة وتتراوح بين ٠,٥٣٣ و ٢,٦١٣, وجاءت النتائج معنوية ذات دلالة جوهريّة لمستويات المعنوية عند مستوى ثقة ٩٥%, حيث تراوح الحد الأدنى لمستوى المعنوية بين ٠,٠٠١٤ و ٠,٠٠٦٤, بينما تراوح الحدود القصوى لمستوى المعنوية بين ٠,٠٠٠٨ و ٠,٠٠٣٤, مما يؤكد معنوية العلاقة بين معلومات التقارير المتكاملة ومؤشرات الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.

٢/١/٧ المجموعة الثانية: البنوك التي لا تفصح بالكامل عن معلومات التقارير المتكاملة, وجاءت نتائج التحليل الإحصائي كما يلي:

جدول (٦)

الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية والتي لا تفصح عن كامل معلومات التقارير المتكاملة

الشمول المالي إلى التدفقات النقدية	الشمول المالي إلى الأرباح السنوية	الشمول المالي إلى إجمالي الأصول	البنك
٠,١١٣٤	٠,٠٣٢٣	٠,٠٩٤٧	١. البنك المصري الخليج
٠,١٥٧٦	٠,١٤٨٦	٠,١٥٠٤	٢. بنك التعمير والإسكان
٠,١٢٧٨	٠,١١٤٣	٠,١٤٢١	٣. بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
٠,٠٧٨٦	٠,٠٥٤٦	٠,٠٥٣٦	٤. بنك فيصل الإسلامي المصري - بالدولار
٠,١٢٧٨	٠,١١٧٧	٠,١٢٢٣	٥. بنك فيصل الإسلامي المصرية بالجنية
٠,٠٧٤٤	٠,٠٩٥٧	٠,٠٣٩٢	٦. بنك قناة السويس شركة مساهمة مصرية
٠,٠٦٧٤	٠,٠٧٢٦	٠,٠٧٤٥	٧. بنك كريدي اجريكول مصر
٠,١٥٤٩	٠,١٣٣٢	٠,١١٦٣	٨. مصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر
٠,١١٢٧	٠,٠٩٦٠	٠,٠٩٩١	الوسط
٠,١٧٥٦	٠,١٩٥٤	٠,٢٢١٨	الانحراف المعياري
٠,٠٣٠٨	٠,٠٣٨٢	٠,٠٤٩٢	التباين
٠,٠٤٣٤	٠,٠٦٦٠	٠,٠٥٤٤	معامل الاختلاف

(المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS)

يلاحظ من نتائج التحليل الإحصائي أن مؤشرات الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية جاءت منخفضة ومتفاوتة بين البنوك، حيث أن الوسط الحسابي لنسب أصول الشمول المالي إلى أصول البنك في هو ٠,٠٩٩١، كما بلغ الوسط الحسابي نسب أرباح الشمول المالي إلى أرباح البنك هو ٠,٠٩٦٠، وجاء الوسط الحسابي نسب التدفقات النقدية للشمول المالي إلى التدفقات النقدية للبنك بمقدار ٠,١١٢٧، وفي نفس السياق جاء الانحراف المعياري مرتفع ومتفاوت حيث بلغ لنسب أصول الشمول المالي إلى أصول البنك ٠,٢٢١٨، ولنسب أرباح الشمول المالي إلى أرباح البنك هو ٠,١٩٥٤، وبلغ ٠,١٧٥٦، ونسب التدفقات النقدية للشمول المالي إلى التدفقات النقدية للبنك، وتأكيداً لما سبق جاءت قيم معامل الاختلاف على النحو التالي ٠,٠٥٤٤ و ٠,٠٦٦٠ و ٠,٠٤٣٤ على التوالي.

و للتحقق من صحة نتائج التحليلات السابقة تم تطبيق اختبار T الإحصائي للبنوك التي لا تفصح عن كامل معلومات التقارير المتكاملة، والذي جاءت نتائجه على النحو التالي:

جدول (٧)

اختبار T الإحصائي لمؤشرات الشمول المالي للبنوك التي لا تفصح عن كامل معلومات التقارير المتكاملة

95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	قيمة T	البنك
Upper	Lower					
٠,٠٥٠٩	٠,٠٠٩٦	٠,١٢٦٣	٠,٠٠٠	٧	٥,٣٣٦	١. البنك المصري الخليج
٠,٠٦٦٩	٠,٠٠٨٦	٠,١٢١٤	٠,٠١٥	٧	٤,٨٤٧	٢. بنك التعمير والإسكان
٠,٠٥٧٩	٠,٠٠٩١	٠,١٣٠٦	٠,٠٢٨	٧	٣,٧٩٨	٣. بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
٠,٠٧٤٢	٠,٠٠٧٢	٠,١٥١٦	٠,٠٣٩	٧	٣,٦٠٣	٤. بنك فيصل الإسلامي المصري- بالدولار
٠,٠٦٥٢	٠,٠٠٧٧	٠,١٤١٨	٠,٠١٧	٧	٥,٠٢١	٥. بنك فيصل الإسلامي المصرية بالجنية
٠,٠٥٨٣	٠,٠٠٩٣	٠,١٣٢٧	٠,٠٤٧	٧	٤,٠٨٩	٦. بنك قناة السويس شركة مساهمة مصرية
٠,٠٧٧٣	٠,٠٠٨٨	٠,١٢٨٦	٠,٠٣٠	٧	٤,٠٦٥	٧. بنك كريدي اجريكول مصر
٠,٠٥٥٥	٠,٠٠٧٩	٠,١٣٨٥	٠,٠٢١	٧	٥,٠٥٣	٨. مصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر

(المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS)

تظهر نتائج التحليل الإحصائي أن قيم T جاءت قيمها موجبة وتتراوح بين ٣,٦٠٣ و ٥,٣٣٦ وجاءت النتائج للحد الأقصى لمستويات المعنوية عند مستوى ثقة ٩٥٪ تتراوح بين ٠,٠٥٠٩ و ٠,٠٧٧٣، مما يؤكد عدم معنوية العلاقة بين متغيرات الشمول المالي ومعلومات التقارير المتكاملة بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية التي لا تفصح عن كامل معلومات التقارير المتكاملة.

يتبين مما سبق صحة الفرض الأول، مؤداه " توجد علاقة ترابط جوهرية بين التقارير المتكاملة والشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية".

٢/٧ أثر العلاقة بين التقارير المتكاملة والشمول المالي على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية:

تم اختبار الفرض الثاني من الدراسة والذي ينص على أنه "يوجد تأثير جوهري للعلاقة بين التقارير المتكاملة وتعزيز الشمول المالي على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية"، تم تطبيق اختبار الانحدار المتعدد على بنوك المجموعة الأولى من عينة الدراسة (البنوك التي تفصح بالكامل عن معلومات التقارير المتكاملة)، ويتطلب تطبيق الانحدار المتعدد الآتي:

١/٢/٧ وجود علاقة ارتباط بين التقارير المتكاملة ونموذج الأعمال: والتحقق من ذلك تم تطبيق الانحدار البسيط التقارير المتكاملة ومؤشرات نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية مجتمعة، وكانت النتائج الإحصائية على النحو التالي:

جدول رقم (٨)

الانحدار البسيط لتأثير التقارير المتكاملة علي مؤشرات نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة
بالبورصة المصرية

مستوي المعنوية sig	قيمة t	معاملات الانحدار	معامل الارتباط R	قيمة بيتا β	ثابت الانحدار/ المتغير المستقل
٠,٠١٧	٥,٣٧٦	٠,٧٩٢			Constant
٠,٠٢٠	٦,٢٨٢	٠,٠٠٤	٠,٧٤٢	٠,٧٣٦	التقارير المتكاملة ومؤشرات نموذج الأعمال
$R^2 = ٠,٥٥٠$ ، بمستوي معنوية ٠,٠٠٠					

(المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS)

يتضح من الجدول السابق أن نموذج الانحدار المقدر معنوي بمستوى معنوية ٠,٠١٧ للبنوك العينة وهي قيمة أقل من مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وهذا يعني وجود علاقة بين المتغير المستقل (التقارير المتكاملة) والمتغير التابع (مؤشرات نموذج الأعمال), وأن قيمة معنوية معامل الانحدار التقارير المتكاملة على مؤشرات نموذج الأعمال بلغت بمستوى معنوية ٠,٠٢٠ , لجميع بنوك العينة والتي تمثل قيمة أقل من ٠,٠٥ ، وهذا يعني وجود تأثير جوهري التقارير المتكاملة في تحسين مؤشرات نموذج الأعمال, وأن إشارة بيتا (β) موجبة لجميع بنوك العينة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين التقارير المتكاملة ومؤشرات نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية, وأن قيمة معامل الارتباط (R) ٠,٧٤٢ للبنوك التي تفصح عن معلومات التقارير المتكاملة، وذلك يعني أن التقارير المتكاملة ومؤشرات نموذج الأعمال مرتبطين بنسبة ٧٣,٦٪ في البنوك التي تفصح عن معلومات التقارير المتكاملة معامل التحديد (R^2) بلغ ٠,٥٥٠ للبنوك التي تفصح عن معلومات التقارير المتكاملة ، وذلك يعني أن التقارير المتكاملة على مستوى كل بنك تفسر مقدار ٥٥,٠٪ من التغير في مؤشرات نموذج الأعمال, وأن ٤٥,٠٪ من نموذج الأعمال ترجع لعوامل أخرى.

٢/٢/٧ وجود علاقة ارتباط بين الشمول المالي ونموذج الأعمال, والتحقق من ذلك تم تطبيق الانحدار البسيط للشمول المالي ومؤشرات نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية مجتمعة, وكانت النتائج الإحصائية على النحو التالي:

جدول رقم (٩)

الانحدار البسيط لتأثير الشمول المالي علي مؤشرات نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة
بالبورصة المصرية

مستوي المعنوية sig	قيمة t	معاملات الانحدار	معامل الارتباط R	قيمة بيتا β	ثابت الانحدار/ المتغير المستقل
٠,٠١١	٥,٣٧٤	٠,٧٣٤			Constant
٠,٠٠١	٥,٦٧٥	٠,٠٠٤	٠,٦٧٤	٠,٦٤٦	الشمول المالي ومؤشرات نموذج الأعمال
$R^2 = ٠,٥٦٦$ ، بمستوي معنوية ٠,٠٠٠					

(المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي SPSS)

يتضح من الجدول السابق أن نموذج الانحدار المقدر معنوي بمستوى معنوية ٠,٠١١ لبنوك العينة وهي قيمة أقل من مستوى معنوية ٠,٠٥، وهذا يعني وجود علاقة بين المتغير المستقل (مؤشرات الشمول المالي) والمتغير التابع (مؤشرات نموذج الأعمال)، وأن قيمة معنوية معامل الانحدار للشمول المالي علي مؤشرات نموذج الأعمال بلغت بمستوى معنوية ٠,٠٠١، لجميع بنوك العينة والتي تمثل قيمة أقل من ٠,٠٥، وهذا يعني وجود تأثير جوهري للشمول المالي في تحسين مؤشرات نموذج الأعمال، وأن إشارة بيتا (β) موجبة لجميع بنوك العينة وهذا يعني وجود علاقة طردية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، وأن قيمة معامل الارتباط (R) ٠,٦٧٤ للبنوك التي تفصح عن معلومات التقارير المتكاملة، وذلك يعني أن التقارير المتكاملة ومؤشرات نموذج الأعمال مرتبطين بنسبة ٦٧,٤٪، ومعامل التحديد (R^2) ٠,٥٦٦ للبنوك التي تفصح عن معلومات التقارير المتكاملة، وذلك يعني أن مؤشرات الشمول المالي علي مستوى كل بنك تفسر مقدار ٥٦,٦٪ من التغير في مؤشرات نموذج الأعمال، وأن ٤٣,٤٪ من نموذج الأعمال المالي ترجع لعوامل أخرى.

٣/٢/٧ وجود علاقة ارتباط بين التقارير المتكاملة والشمول المالي مجتمعة (كمتغير مستقل) ونموذج الأعمال (كمتغير تابع): والتحقق من ذلك تم تطبيق الانحدار المتعدد وكانت النتائج الإحصائية على النحو التالي:

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد على البنوك التي تفصح عن كامل معلومات التقارير المتكاملة

نوع العلاقة	مستوى المعنوية Sig.t	T.Value	B	Beta	المتغيرات التابعة
**	٠,٠٠٠	٣,١٣٩	٣,٧٦٥	٠,١١٢	عدد المتعاملين مع البنك
**	٠,٠٠١	٢,٦٤٤	٣,٧٦٥	٠,٢٤٥	القيمة المتوقعة أو المحققة
**	٠,٠٠٢	٢,٦٤٧	٤,١١٢	٠,٥٨٩	قنوات الاتصال مع المتعاملين
**	٠,٠٠٠	٣,١٣٩	٣,٢٣٩	٠,٤١٢	مصادر الدخل
**	٠,٠٠٠	٢,٧٤١	٢,٧٥٦	٠,٣١٢	هيكل الملكية للبنك
**	٠,٠٠٠	٣,٦٤٨	٣,٣٨٤	٠,٢١٢	الشركاء الرئيسيين
		٣,٦٥٧			المعامل الثابت. Constant.
		٠,٧٩٥			. معامل التحديد R ²
		٠,٧٢٨			معامل التحديد المعدل A dusted R ² .
		٢٣,٤٦٣			قيمة F.
		**٠,٠٠٠			معامل جوهرية النموذج (Sig. F)
نموذج معنوي**					
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات SPSS NS: Non Significant p>0,05					

ويتضح من الجدول أن إشارات المعلمات تؤكد علاقة الترابط الموجبة بين معلومات التقارير المتكاملة ومؤشرات الشمول المالي من ناحية ومؤشرات نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية من ناحية أخرى، ويشير معامل التحديد (R²) إلى أن العلاقة بين التقارير المتكاملة والشمول المالي تفسر ٧٢,٨٪ من التباين في محددات نموذج الأعمال والبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، وإن ٢٧,٨٪ ترجع إلى عوامل أخرى، كما يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) إلى معنوية النتائج عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

وبمقارنة نتائج التحليل الإحصائي تبين أن معامل التحديد (R²) للارتباط بين التقارير المتكاملة ومؤشرات نموذج الأعمال بلغ ٥٥,٥٠٪ للبنوك التي تفصح عن معلومات التقارير المتكاملة، وذلك يعني أن التقارير المتكاملة على مستوى كل بنك تفسر مقدار ٥٥,٠٪ فقط من التغير في مؤشرات نموذج الأعمال، وأن ٤٥,٠٪ من نموذج الأعمال المالي ترجع لعوامل أخرى (جدول رقم ٨)، وبلغ معامل التحديد (R²) للارتباط بين الشمول المالي ومؤشرات نموذج الأعمال ٥٦,٦٪ للبنوك التي تفصح عن معلومات التقارير المتكاملة، وذلك يعني أن التقارير المتكاملة على مستوى كل بنك تفسر مقدار ٥٦,٦٪ فقط من التغير في مؤشرات نموذج الأعمال، وأن ٤٣,٤٪ من نموذج الأعمال ترجع لعوامل أخرى (جدول رقم ٩)، وارتفعت قيمة معامل التحديد في حالة الانحدار المتعدد لتأثير للعلاقة بين التقارير المتكاملة والشمول المالي على نموذج الأعمال حيث بلغت (R²) ٧٢,٨٪ مما يشر إلى أن العلاقة بين التقارير المتكاملة والشمول المالي تفسر ٧٢,٨٪ من التباين في محددات نموذج الأعمال

بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، وإن ٢٧,٨٪ ترجع إلي عوامل أخرى (جدول رقم ١٠)، مما يؤكد ارتفاع درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (التقارير المتكاملة والشمول المالي مجتمعة) ونموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، وكذلك معامل التحديد في ظل الانحدار المتعدد.

يتبين مما سبق صحة الفرض الثاني، مؤداه " يوجد تأثير جوهري للعلاقة بين التقارير المتكاملة وتعزيز الشمول المالي على نموذج الأعمال بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية ".

٨- نتائج وتوصيات الدراسة وآفاق البحث المستقبلية:

في ضوء الهدف الرئيسي ونتائج التحليل النظري والتطبيقي جاءت نتائج وتوصيات الدراسة وآفاق البحث المستقبلية على النحو التالي:

١/٨ نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج الدراسة في الآتي:

- إن تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية يتطلب توافر مجموعة من المقومات لتهيئة بيئة التطبيق له، وإن توافر تلك المقومات تمثل أحد العوامل الرئيسية في نجاح التطبيق، وقدرة الشمول المالي على تحقيق الأهداف المرجوة منه اقتصادياً واجتماعياً، وتتمثل تلك المقومات في التنقيف المالي، وحماية العميل مالياً، والنزاهة والسلامة في التعاملات البنكية، والاستقرار المالي للبنك.

- تسهم التقارير المتكاملة ايجابياً في تعزيز الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية من خلال توفير معلومات تؤدي إلى حماية العميل مالياً، وتحقيق الاستقرار المالي للبنك التجاري المنوط بتقديم خدمات ومنتجات الشمول المالي، من خلال قياس أثر خدمات ومنتجات الشمول المالي على المركز المالي للبنوك والربحية المحققة خلال الفترة، ومستوى السيولة بالبنك، ومستوى المخاطرة التي يتعرض لها البنك.

- تسهم التقارير المتكاملة بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية ايجابياً في جعل نموذج الأعمال مرناً من خلال توفير معلومات تجعل نموذج الأعمال يأخذ في الحسبان المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية.

٢/٨ توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصل إليها الدراسة، فإن الدراسة توصي بالآتي:

- التوسع في الإفصاح بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية ليشمل التقارير المتكاملة، بما تتضمنه من معلومات الموارد البشرية بالبنك لما لها من أثر إيجابي على المتعاملين مع البنوك التجارية، وتفعيل الشمول المالي لتحقيق الأهداف المرجوة منه.
- ضرورة إفصاح البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية عن أصول والتزامات الشمول المالي وما يرتبط به من إيرادات ومصروفات بشكل مستقل، حتى يمكن تقييم كفاءة البنوك في مجال الشمول المالي، وتقييم أثره على تحقيق نموذج الأعمال بشكل سليم.

- تطوير معايير المحاسبة المالية المتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة التي يشملها الشمول المالي بهدف توفير معلومات كافية تسهل لها الاستفادة من خدمات ومنتجات الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، وبالتالي دمجها في الاقتصاد الرسمي للدولة.
- يجب على البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية في مصر عمل مبادرات تنقيف العملاء تحت إشراف البنك المركزي المصري. وتكون دورية وبشكل منتظم، حيث يمثل انخفاض الوعي المالي أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه الشمول المالي في البيئة المصرية.

٣/٨ آفاق البحث المستقبلية:

- في ضوء البحث الحالي ونتائجه، فإن هناك موضوعات بحثية تحتاج إلي مزيد من الدراسات منها:
- دور المحاسبة في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ م فيما يتعلق بالجوانب المالية لأداء البنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية.
 - أثر جائحة كورونا على منتجات وخدمات الشمول المالي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية، وانعكاس ذلك على ربحية البنوك ومركزها المالي.
 - مدى إمكانية تطبيق التقارير المتكاملة على المشروعات المتوسطة والصغيرة في جمهورية مصر العربية، لما لها تأثير على حصول هذه المشروعات على خدمات ومنتجات الشمول المالي.
 - أثر التفكير المتكامل وخلق القيمة على تبني الإفصاح المحاسبي بالبنوك التجارية المسجلة بالبورصة المصرية .

٩- المراجع:

١/٩ المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، أشرف محمد، ٢٠١٨، مدخل مقترح للحد من التحديات التي تواجه تأكيد التقارير المتكاملة: دراسة ميدانية على شركات المساهمة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٤، ص ٨٢٦-٩١١.
- إبراهيم، محمد زيدان، و الصعيدي، شريف سعد، ٢٠١٨، أثر مقررات بازل ٣ على قيمة البنك لتعزيز الشمول المالي- بالتطبيق على البنوك التجارية العاملة في مصر، المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، من ٢٠-٢١ ديسمبر.
- أحمد، زينب عبد الحفيظ، ٢٠١٨، إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك- دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعمقة، العدد ٧، ص ٢٨-٥١.
- البنك المركزي المصري، ٢٠٠٨، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس القياس والاعتراف المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، قطاع الرقابة والإشراف
- -----، ٢٠١٦، الشمول المالي- دور البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة والإشراف.

- أ، برنامج التثقيف المالي، المعهد المصرفي المصري. ٢٠١٧
- ب، تقرير الاستقرار المالي، قطاع الرقابة والإشراف. ٢٠١٧
- ج، الشمول المالي – نشرة تعريفية للعاملين، قطاع الرقابة والإشراف. ٢٠١٨
- د، كتاب دوري بشأن حماية العملاء، قطاع الرقابة والإشراف. ٢٠١٩
- هـ، كتاب دوري بشأن إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي، قطاع الرقابة والإشراف. ٢٠٢٠
- المعصراوي، حماده السعيد، ٢٠١٩، مؤشر الإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد ٨٩، ص. ٤٣-٣٦.
- بيومي، سعد محمد، ٢٠١٥، إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في التقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والاجتماعي مع دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- خليل، احمد فؤاد، ٢٠١٥، آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص. ١٠-٧.
- خليل، احمد كامل، ٢٠١٩، دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، المؤتمر الثالث لكلية التجارة، جامعة طنطا، التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات، ١٥ أبريل.
- رمضان، داليا عادل، ٢٠١٩، أثر تعزيز التثقيف المالي في فاعلية الشمول المالي، المؤتمر الثالث لكلية التجارة، جامعة طنطا، التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات، ١٥ أبريل.
- سيف الإسلام، بن سعدون، ٢٠١٩، أثر السبولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالم، الجزائر.
- شحاتة، محمد موسى علي، ٢٠١٩، نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد ٢، العدد ١، ص ٣٢١-٣٧٨
- صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، أ، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- ب، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، ٢٠١٩، العوامل المؤثرة على الإفصاح عن الشمول المالي وأثرها في تحسين أداء البنوك المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص. ٦٢٥-٥٦٢
- عبد الصادق، حنان علاء الدين، ٢٠٢٠، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مقبول النشر، ص. ٤٨٧-٥٢٠.
- عبد العال، محمود موسى، ٢٠١٧، محددات الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية – دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية

الشركات, مجلة الفكر المحاسبي, كلية التجارة, جامعة عين شمس, المجلد ٢١, العدد ٤, ص ١١١٠-١١٤٨.

- عبد الله , رشا عوني, ٢٠١٩, دور محو الأمية في تعزيز الشمول المالي. المؤتمر الثالث لكلية التجارة, جامعة طنطا, التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات, ١٥ أبريل.
- عبد الهادي , إيمان فتحي, ٢٠١٩, دور البيانات الضخمة Big Data في تفعيل متطلبات الشمول المالي. المؤتمر الثالث لكلية التجارة, جامعة طنطا, التنمية المستدامة والشمول المالي – الرؤى والآثار والتداعيات, ١٥ أبريل.

- علي , رشا احمد, ٢٠١٩, أهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه في تعزيز مصداقية التقارير المالية, المجلة العلمية للتجارة والتمويل. عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا, المجلد ١, ص. ٢٣٣-٢٨٠.

- علي , محمد مشرح, ٢٠١٩, أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن الشمول المالي عبر تقارير الأعمال المتكاملة, المجلة العلمية للتجارة والتمويل. عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة, جامعة طنطا, المجلد الأول.

- قاسم, زينب عبد الحفيظ احمد, ٢٠١٨, إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك- دراسة تطبيقية, مجلة الدراسات التجارية المعمقة, العدد ٧. ص. ٥١-٢٨.

- لحسن , فوضيل, وقدور, بن نافلة, ٢٠١٧, دور المعلومة المحاسبية في إدارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, المجلد ٢, العدد ١٧, ص. ٢٧١-٢٨٤.

- محمد , علياء عبد الحميد, ٢٠١٩, دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبياً ومهنياً في تفعيل متطلبات الشمول المالي لتحقيق إستراتيجية مصر ٢٠٣٠, مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية, قسم المحاسبة, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, المجلد ٣, العدد ٢, ص. ١٠٦-١٥٧.

- موسى , علي محمد, ٢٠١٩, نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفي مع دراسة تطبيقية, مجلة البحوث التجارية, كلية التجارة جامعة طنطا, المجلد ٢, العدد ١, ص. ٣٢١-٣٧٨.

٢/٩ المراجع باللغة الأجنبية:

- Adams C. A., and Abhayawansa, S, 2022, connecting the COVID-19 pandemic, environmental, social and governance (ESG) investing and calls for 'harmonisation' of sustainability reporting. **Critical Perspectives on Accounting** , Vol.82 ,PP.1-13.
- Agarwala N., Maity, S., and Sahu, T. N., 2023, Efficiency of Indian banks in fostering financial inclusion: an emerging economy perspective. **Journal of Financial Services Marketing**, Vol.6 .PP.1-13.
- Ajouz M., Abuamria, F., and Hammad, J, 2023, Factors Influencing Mobile Payment Adoption and Its Role in Promoting Financial Inclusion: An Integrated Reflective Model with Theory of Planned Behavior, in **International Conference on Business and Technology** ,PP. 563-581

-
-
- Akosile T. O. I., and Zain, N. R. M, 2023, Deepening Financial Inclusion in Nigeria through Islamic Financial Offerings. In **International Conference on Business and Technology**, Vol.8, No.9, PP. 211-222..
 - Alaghbari L. M. A., Othman, A. H. A., and Noor, A. B. M, 2023, Promoting Women's Economic Empowerment Through Islamic Financial Inclusion in Lower Income Economies: Empirical Evidence from Yemen. In **International Conference on Business and Technology** , Vol.4, No.3,PP. 963-994.
 - Baag P. and Kandpal, V., 2017, Indian Bank's Performance in The Framework of Policies and Principles of Financial Inclusion, **Working Paper**, Indian Institute of Management Kozhikode.
 - Baditoiu B., Buglea ,A., Gligor-Cimpoieru ,D. and Munteanuv, V., 2020. "[Csr Disclosure Of Financial European Companies Within Integrated Reports](#)," **Proceedings of the International Management Conference**, Faculty of Management, Academy of Economic Studies, Bucharest, Romania, Vol. 14, No.1, PP. 924-938, November.
 - Bhattacharyya A., Wright S. and Rahman M., 2019, Is Better Banking Performance Associated with Financial Inclusion and Mandated CSR Expenditure in A Developing Country?, **Working paper**, Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand.
 - Bridges C. M., Harrison, J. A., and Hay, D. C, 2021, the ingraining of integrated reporting: a reflection on regulatory capture. **Meditari Accountancy Research**, Vol. 30, No. 3, PP. 597-625.
 - Celerier C. and Matray, A., 2019, Bank-Branch Supply, Financial Inclusion, and Wealth Accumulation, **Working paper**, Oxford University Press on behalf of The Society for Financial Studies.
 - Chartered Institute of Management Accountants (CIMA), 2014, **CGMA Briefing: Integrated Thinking: The Next Step In Integrated Reporting**,PP.1-10,availableat: https://competency.cgma.org/media_resources/206473-integrated-thinking-the-next-step-in-integrated-re.
 - Chen R. R., Chen, K., and Ou, C. X , 2023, Facilitating interorganizational trust in strategic alliances by leveraging blockchain-based systems: Case studies of two eastern banks. **International Journal of Information Management** , Vol. 68.PP. 102-121
 - Cooray, T., Gunarathne, A. N., and Senaratne, S, 2020, Does corporate Governance Affect the Quality of Integrated Reporting?. **Sustainability**, Vol.12, No.10, PP.1-12

-
-
- Dey P., 2020, Value relevance of integrated reporting: a study of the Bangladesh banking sector, **International Journal of Disclosure and Governance** , Vol .17, PP.195–207.
 - Donkor, A., Djajadikerta, H. G., Roni, S. M., and Trireksani, T, 2022, Integrated reporting quality and corporate tax avoidance practices in South Africa's listed companies. **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, Vol.13, No.4, PP.899-928.
 - Elkmash, M. R. M. (2023). The impact of Financial Inclusion on Bank Profitability and Economic Growth: Evidence from Egypt. **Scientific Journal of Financial and Administrative Studies and Research** , Vol.15, No. 1, PP.1-23.
 - Garcia-Sanchez, I. and Noguera-Gamez, L., 2018, Institutional Investor Protection Pressures Versus Firm Incentives in the Disclosure of Integrated Reporting, **Australian Accounting Review**, Vol.28, PP.199-219.
 - Garcia-Sanchez, I., Martinez-Ferrero, J. and Garcia-Benau, M., 2018, Integrated Reporting: The Mediating Role Of The Board Of Directors And Investor Protection On Managerial Discretion In Munificent Environments, **Corporate Social Responsibility And Environmental Management**, Vol.26, PP.29-45.
 - Ghazali, M. S., and Leong, T. P, 2023, Financial Profiling and Possible Financial Inclusion of Rohingya Refugees in Malaysia. **In International Conference on Business and Technology**, Vol.8, No. 4, PP. 671-688.
 - Hassan, M. and Lu Z., 2023, **Financial inclusion and sustainability in Asia using Bank-level statistics** , available at: 10.21203/rs.3.rs-2342959/v1 .
 - Hassan M., Abu-Abbas B. and Kamel H., 2021, Tone, readability and financial risk: the case of GCC banks, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 2, No. 3, PP. 1-25
 - Howell L., 2019, Does Online Banking Technology at Low-Income Credit Unions Promote Financial Inclusion?, **Ph.D. thesis**, the University of North Carolina.
 - Hurghis, R., 2017, Integrated Reporting and Board Features, **Audit Financiar**, Vol. 15, No.1, PP.83-92.
 - Institute of Chartered Accountants of England and Wales (ICAEW), 2017, **What's Next for Corporate Reporting: Time to Decide**, available at: <https://www.icaew.com>.
 - International Federation of Accountants (IFAC), 2018, **Long Term Value Creation Through Integrated Reporting, Questions and Answers for Professional Accountancy Organizations (PAOS)**,
 - International Integrated Reporting Council (IIRC), 2013, **Capitals: Background Paper For <IR>** , available at: <http://www.theiirc.org>.

-
-
- Kamocho, D. W., Moloi, T. S., and Halleen, S, 2022, Assessing the Decision Usefulness of Integrated Reports of Namibian Listed Companies. **Journal of Risk and Financial Management**, Vol.15, No.9,PP.1-15
 - Kücükgül, E., Cerin, P., and Liu, Y, 2022, Enhancing the value of corporate sustainability: An approach for aligning multiple SDGs guides on reporting. **Journal of Cleaner Production**, Vol.333 , No.4 ,PP.1-12.
 - Lopes, A. and Coelho, A., 2018, Engaged in Integrated Reporting? Evidence Across Multiple Organizations, **European Business Review**, Vol. 30, No.4, PP.398-426.
 - Mio, C., Agostini, M., and Panfilo, S., 2021, Bank risk appetite communication and risk taking: the key role of integrated reports, **Risk analysis**, Vol. 42 , No. 3, PP.634-652.
 - Mohammad, N., 2019, Integrated Reporting Practice and Disclosure in Bangladesh's Banking Sectors, **Indonesian Journal of Sustainability Accounting and Management**, Vol.3, No.2,PP. 147–161.
 - Ngwenya B., Pelser T. and Chivaura T., 2018, Perceptions of Post-Multicurrency Regime Financial Inclusion Confidence Challenges in Zimbabwe, **South African Journal of Economic and Management Sciences**, Vol.21, No.1, PP.1-15.
 - Niankara, I , 2023, The impact of financial inclusion on digital payment solution uptake within the Gulf Cooperation Council Economies. **International Journal of Innovation Studies**, Vol.7, No. 1, PP.1-17.
 - Omran, M. S., Zaid, M. A., and Dwekat, A , 2021, The relationship between integrated reporting and corporate environmental performance: A green trial. Corporate **Social Responsibility and Environmental Management**, Vol. 28, No.1, PP.427-445.
 - Pamungkas, P. A., Firmansyah, A., Qadri, R. A., and Dinarjito, A. ,2022, Tax Aggressiveness, Fair Value Accounting, Debt Maturity: Does Integrated Reporting Matter?. **Journal Akuntansi**, Vol .26, No.1, PP.23-43.
 - Price waterhouse Coopers (PWC), 2016, **Reporting Your Business Model: Emerging Practice And Future Trends**, available at: <https://integratedreporting.org>.
 - Shihadeh, F. H, 2023, The Links Between Banking Theories and Financial Inclusion: A Theoretical Framework. **In International Conference on Business and Technology** , Vol.10, No.10,PP. 251-257.
 - Singh, N.,2017, Financial Inclusion: Concepts, Issues and Policies for India, **Working paper**, University of California, Santa Cruz.
 - Songini, L., Pistoni, A., Tettamanzi, P., Fratini, F., and Minutiello, V, 2022, integrated reporting quality and BoD characteristics: an empirical analysis. **Journal of Management and Governance**, Vol.26, No.2, PP.579-620.

-
-
- South Africa institute of chartered accountants (SAICA), 2015, **Integrated thinking an explanatory survey**, available at: <https://integratedreporting.org>.
 - Taiwo, O, Alao, S, and Festus, A., 2020, Effect of Sustainability Reporting on Faithful Representation of Accounting Information of Deposit Money Banks Listed in Nigeria, **IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)**, Vol.22 , No.3, PP.19-23.
 - Velte, P., 2018, Is Audit Committee Expertise Connected with Increased Readability of Integrated Reports: Evidence From EU Companies, **Problems and Perspectives in Management**, Vol.16, No.2, PP.23-41.'
 - _____, 2022, Archival research on integrated reporting: a systematic review of main drivers and the impact of integrated reporting on firm value. **Journal of Management and Governance**, , Vol.26, , No.3, PP.997-1061.
 - Wadhwa, M., 2019, Financial Inclusion – Role of Business Correspondents, Business Facilitators (BCBF Model) – **Its Efficacy**, **Vinimaya**, Vol. XXXIX, No. 4, PP. 46-58.
 - Wahl, A., Charifzadeh, M., and Diefenbach, F, 2020, Voluntary adopters of integrated reporting–evidence on forecast accuracy and firm value. **Business Strategy and the Environment**, Vol.29, No. 6, PP.2542-2556.
 - Walker T., Xu Y., Gramlich D. and Zhao Y., 2022, The impact of natural disasters on the performance and solvency of US banks, **International Journal of Managerial Finance, Journal of Accounting in Emerging**,
-
- World Bank, 2014, **financial inclusion: global finance**, <http://siteresources.worldbankorg>.
 - Wu, Y., and Zhou, S, 2022, Do firms practicing integrated reporting engage in less myopic behavior? International evidence on opportunistic earnings management. **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 30, No. 3, PP.290-310.
 - Yua, H., Cross, O. D., and Epor, S. O, 2023, Testing the Nexus between Financial Inclusion and Banks' Performance in Nigeria: The Role of Financial Technology. **World Scientific News**, Vol.175, PP.37-52.
 - Zhou, S., Simnett, R. and Green, W., 2017, Does Integrated Reporting Matter To The Capital Market? **ABACUS A Journal of Accounting, Finance and Business Studies**, Vol.53, No.1, PP.94-132.

Abstract:

The research aims to determine the extent to which integrated reports are able to enhance financial inclusion and its reflection on the business model of commercial banks registered in the Egyptian Stock Exchange, while identifying the importance of integrated reports and their objectives, the reasons for their establishment, the factors influencing their level of popularity, and the role that integrated reports play in promoting financial inclusion. Commercial banks registered on the Egyptian Stock Exchange And its reflection on the busi model of the commercialbanks. registered in the Bosnian-Egyptian

In order to achieve the main objective of the study, which is to determine the role of integrated reports in enhancing financial inclusion in commercial banks registered in the Egyptian Stock Exchange in the light of the business model, a set of statistical procedures and measures were applied, which concluded that enhancing financial inclusion in commercial banks registered in the Egyptian Stock Exchange requires the availability of a set of ingredients to create an environment his app. The study also concluded that the integrated reports contribute positively to enhancing financial inclusion in the commercial banks registered in the Egyptian Stock Exchange by providing information that leads to financial protection for the customer and achieving financial stability for the commercial bank. The results of the study showed that, in general, integrated reports also contribute to making the business model flexible

In light of this, the study made several recommendations, the most important of which are: the need to expand disclosure in commercial banks registered in the Egyptian Stock Exchange to include integrated reports, including human resources information in the bank because of its positive impact on dealers with commercial banks. And activating financial inclusion to achieve its desired goals, with the need to develop financial accounting standards related to medium and small enterprises that are covered by financial inclusion in order to provide sufficient information that facilitates them to benefit from the services and products of financial inclusion in commercial banks registered in the Egyptian Stock Exchange, and thus integrate them into the official economy of the state, and commercial banks must Registered on the Egyptian Stock Exchange in Egypt Making initiatives to educate customers under the supervision of the Central Bank of Egypt, and to be periodic and avenging, as the decline in financial awareness is one of the main aids facing Financial inclusion in the Egyptian environment

keywords: Integrated reporting, financial inclusion, business modelaccounting standards Stock market.